الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة –

كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

أصول النحو العربي
في الكتابات اللغوية العربية الحديثة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب و اللغة العربية
تخصص: علوم اللسان

إعداد الطالبة:
دلال قاسمي

إشراف الدكتور:
الأمين ملّاوي

العام الجامعي:
1436-1437هـ
2015-2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ
وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الانعام: الآية 01

مقدمة

ظهر علم النحو العربي بعدما دعت الحاجة إليه كونه الضابط للغة وحافظها من اللحن، ومعه ظهرت دراسات وأبحاث العلماء لتبحث في العديد من أبوابه وتعالج دقيق مسائله، وهو ما جعل النحاة يلجؤون إلى تحديد مصادر لها مستوى عال من الفصاحة، ليستقوا منها جملة من المعلومات والتي من شأنها ضبط عملية التقعيد في الدرس النحوي، ومثّلت بذلك هذه المصادر مرجعا لضبط اللغة.

وبظهور الدراسات اللغوية العربية الحديثة جنح النظر النحوي إلى إعادة النظر في التراث من خلال مساءلة المصادر و الأدلة التي اعتمد عليها النحاة، فقدّم الدارسون المحدثون أبحاثا ضمّت في ثناياها عرضا لآراء ووجهات نظر متباينة حول علم أصول النحو العربي، وهذا كان جليًّا من خلال كتاباتهم في هذا العلم.

إنّ النّاظر في الكتابات العربية الحديثة يجدها قد خصصت مجالا لدراسة أصول النحو من حيث تقديمه و عرضه،و من حيث نقده وإعادة بناء مسائله تصورا و فكرة.و اقترابا من تلك الفكرة جاء موضوع البحث موسوما بـ" أصول النحو العربي في الكتابات اللغوية العربية الحديثة" ، للكشف عن مواقف الدارسين المحدثين من أصول النحو من خلال هذه الكتابات ومن هنا ساقنا هذا الموضوع إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف نظر الدارسون المحدثون لأصول النحو العربي؟ أو ما هو موقف الدارسين المحدثين العرب من أدلة النحو العربي من خلال كتاباتهم فيها ؟

وعرضا للإشكال المقدّم سيق البحث في بناء نظري متكون من مدخل و فصلين.

تناول المدخل والذي عُنون بـ "علم أصول النحو:المفهوم و الموضوع و النشأة" المفاهيم المتعلّقة بأصول النحو العربي، وجاء الفصل الأوّل لبيان حضور الأدلّة النحوية في الكتابات العربية الحديثة فعنون بـ:"أدلّة النحوالعربي في الكتابات العربية " ، قمنا من خلاله بعرض مواقف الدارسين المحدثين من السماع والقياس و الاستصحاب والإجماع، أمّا الفصل الثاني فوُسم بـ: "أصول التفكير النحوي تناولنا فيه المسائل التالية: العامل والعلة والتعليل وموقف الدارسين المحدثين منها.

و اقتضت منّا هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي المتضمن للتحليل، وذلك لعرض وتحليل آراء المحدثين في أصول النحو.

ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع فالمصادر منها؛ لُمع الأدلّة والإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، الاقتراح للسيوطي، العوامل النحوية المائة للجرجاني، أمّا المراجع فمنها؛ أصول النحو لمحمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي لمحمد خير حلواني، من أسرار اللغة لابراهيم أنيس، أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم.

وقد اعترض البحث بعض الصعوبات منها: إتّساع الموضوع وضيق الوقت .

وفي الأخير نحمد اللّه على توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث، كما لا يسعني في هذا المقام إلّا أن أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور الأمين ملاوي على ما تفضّل به عليّ وعلى هذا البحث من توجيهات وتصويبات فيه.

المدخـــل

علم أصول النحو: المفهوم و الموضوع و النشأة

أولا: مفهوم علم أصول النحو.

ثانيا : نشأة علم أصول النحو

تـــوطـئـــة:

نشـــأت اللغة في بيئة عربية يسود لسان الناطقين بها نظاما متآلفا من الفصاحة، وهو ما يُعرف "بالسليقة"، ولكن وبعد نزول القرآن الكريم طرأت تغيرات على اللغة العربية بسبب دخول الأعاجم إلى الإسلام ما تسبب في ظهور اللحن عند ناطقيها. ومن هنا دعت الحاجة إلى ضرورة وضع أو تأسيس علم يهتم بها يتمثل دوره في الأساس الحفاظ على سلامة اللغة من اللحن – خاصة لغة القرآن–وذلك بتقنينها أي من خلال وضع قواعد وأنظمة تشكل الحجر الأساس لقيامها وحصنا منيعا من كل لحن يعتريها أو اعوجاج يصيبها أو دخيل يفسدها، وهو ما تمثل في ظهور علم النحو العربي، وقد برز في هذا العلم اسم أبي الأسود الدؤلي، اذ تكاد تجمع الكثير من الروايات على أنه الواضع الأول له، وتمثلت أولى لمسات أبي الأسود الدؤلي في هذا العلم بنقط الإعجام ليتمم بقية العلماء الدراسات النحوية فيه، وأخذ الدرس النحوي يستقل تدريجيا واتسع موضوعه وغرضه فاتجه النحاة للبحث عن المصادر التي تمثل المدونة العربية الأصيلة التي تُبنى من خلالها القواعد، وهي ما تعرف بأدلة النحو التي يرجعـــــون إليها لضبط اللغة .

وضُمّت هاته المصادر بين دفتي علم "أصول النحو العربي"، وعرف هذا العلم رواجا بين النحاة المتأخرين فأُلفت فيه عديد المؤلفات واستطاعوا بذلك ضبطه والإلمام بشتاته وجعله علما قائما بذاته. ومع مرور الزمن تطورت الدراسات وتطورت النظرة إليه في العصر الحديث.

أولاً: علم أصول النحو: المفهوم والموضوع

1-مفهوم أصول النحو:

1-1 التعريف اللغوي للأصول والنحو:

أ- الأصول:

جاء في لسان العرب:" الأصل أسفل كل شيء وجمعه أصول"[1].وجاء في التعريفات للجرجاني، "الأصل وهو ما يبتنى عليه غيره".[2]

ب- النحو:

جاء في لسان العرب :"النحو؛ القصد والطريق ونحوت نحوك أي قصدت قصدك، ونحا نحوه إذا قصده، ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه، ومنه سمي النحوي لأنه يحرّف الكلام إلى وجوده الإعراب".[3]

وورد تعريفـــه في القاموس المحيط" النحو": "الطريق، الجهة والنحو والقصد، ونحا ينحوه وينحاه: قصده". [4]

1-2 التعريف الاصطلاحي للأصول والنحو:

أ-الأصول: لقد وردت عدّة تعريفات اصطلاحية للأصول من بينها:

1) **الأصل:** "ما يقابل الفرع مثل الخمر أصل والنبيذ فرع عليه، ويستعمل هذا في القياس حيث يسمى المقيس عليه أصلا والمقيس فرعا".
2) **الأصل:** "بمعنا الراجح مثل الحقيقة أصل للمجاز أي راجحة عليه عند السامع،

---

[1]- ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين، ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ج1، ص80. مادة (أ ص ل)

[2]- الجرجاني، (الشريف علي بن محمد، ت816 هـ)،التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، د ط ، دت، ص26.

[3]- ابن منظور، المرجع السابق، ج، ص155. مادة (ن ح و)

[4]-الفيروزأبادي، (مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الشيرازي الشافعي ت817هـ) قاموس المحيط ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 ،1999،ج4، ص453. مادة (ن ح ا)

والقرآن الكريم أصل للقياس أي راجع عليه".[1]

وجاء في تعريف الأصول أيضا: "الأصول: الدليل كأصول الفقه أي أدلته والرجحان كالأصل براءة الذمة والأصل بقاء ما كان على ما كان ".[2]

ويقول الشنقيطي (ت1220هـ) في تعريف الأصول :

الأصلُ ما يُبنى عليه الشأْنُ *** وعرفا الدليلُ والرُّجحَان

وبهذا نجد مفهوم الأصول تتمحور حول الأساس والدليل الذي تقوم عليه مسألة ما، بحيث تمثل المصدر لها.

ب–النحو:

إنّ المتتبع لتسمية النحو بهذا الاسم يجد انّه ظهر على لسان علي كرّم الله وجهه حين قال لأبي الأسود الدؤلي "انح هذا النحو " .

وقد ورد تعريف النحو عند العديد من النحاة منهم: ابن جني فعرف النحو بأنّه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكثير، والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس بالعربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها."[3]

يرى ابن جني من خلال تعريفه أنّ النحو الإتباع والسير على منوال كلام العرب، كما تعرّض في تعريفه للمسائل النحوية والصرفية التي يضمها علم النحو.

وعرّف ابن السرّاج النحو: "النحو؛ إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب."[4]

---

[1]– محمد الحباس، النحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج، عالم الكتب الحديث ، إربد، الأردن، ط1، 2009، ص20.

[2]– الشنقيطي، (المختار بن بونا الجكني ،ت 1220هـ)، درر الأصول مع شرحه في أصول الفقه، تح: محمد مولاي، دار يوسف بن تاشفين، كيفة ، موريتانيا، ط1، 2006،ص37

[3]– ابن جني، (أبو الفتح عثمان بن جني،ت 392هـ)، الخصائص، تح: محمد علي النجار،دار الكتب العلمية، دط، دت، ج1، ص13.

[4]– ابن السراج ،(أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ،ط1،،1996، ج1، ص35.

يشرح ابن السرّاج من خلال تعريفه للنحو مصطلح" النحو"؛ وهو أن يتبع المتكلم كلام العرب أو بما نطقت به العرب وينسج على منوالهم.

ويعرّف النحو أيضا بأنّه: "علم يُعرف به كيفية التركيب العربي صحة وخطأ وكيفية ما يتعلّق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه فهو، عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب".[1]

وإذا كان النحو هو العلم الذي عُني بضبط اللغة فإنّه لم يكن هو المصطلح الأول في الظهور، فقد أُصطلح عليه عدة مصطلحات أخرى قبله لدى العرب الأوائل ونحاتهم فقد أُطلق عليه في البداية علم العربية ثم علم الكلام ... ثم استقر الحال عند مصطلح علم النحو.[2]

3- مفهوم أصول النحو عند النحاة القدامى:

❖ مفهومه عند ابن الانباري:

ويعرّف أصول النحو من خلال كتابه لُمَعُ الأدلّة فيقول:"أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى إيفاع الإطلاع على الدليل، فانّ المخلّد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب." [3]

يوضّح ابن الأنباري مفهوم أصول النحو بأنّه أدلّة النحو، ويضع مقارنة- من خلال تعريفه – بين علم أصول النحو وأصول الفقه وهذا يعكس التأثيـــر والتأثر بينهما. ويشير أيضا الى فائدة هذا العلم ، فمن خلال مصادر وأدلّة النحو يمكن الحكم على الكلام أو اللغة بالصحة أو الخطأ وتزويده بالدليل منها، ومن تعريف ابن الأنباري دعوة إلى التجديد مع الاعتماد على هاته الأدلة.

---

[1]- بلقاسم دفة، في النحو العربي رؤية علمية في المنهج، الفهم، التحليل، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، دط،2003 ، ص6.

[2]- ينظر: عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، ط1، 1981، ص7-8-9.

[3]- ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد،ت577هـ)، لُمع الأدلّة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ، لبنان، ط2، 1971، ص80.

وأدلّة النحو عند ابن الأنباري ثلاث وهي: نقل و قياس واستصحاب حال.

❖ **مفهومه عند السيوطي:**

يعرّف السيوطي أصول النحو بأنه: "علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[1].

يتحدّد موضوع علم أصول النحو باستخراج وتحديد أدلة النحو ومصادره ويتم ضبطها بحيث تستوفي هي وناقلوها جملة من الشروط تضبط بذلك صحة المنقول منها.

"وتصبح هذه الأدلة المستخرجة معلومة بعد استنباطها، ويتوصّل بصحيح النظر فيها إلى علم ما لم يعلم."[2]

4- مفهوم أصول النحو عند المحدثين

ولقد ورد مفهوم أصول النحو مقاربة لما جاء به سابقوهم من النحاة المتأخرين بحيث إنّها كانت تصب في معنى واحد، فعرّف محمد عيد أصول النحو قائلاً(في مقدمة كتابه):

"أصول النحو العربي يقصد به الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجد لهم وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية."[3]

ويعرّف محمود سليمان ياقوت هذا العلم: "يقصد بأصول النحو تلك الأسس، أو الأركان التي قام عليها النحو العربي، والتي بموجبها استطاع النحاة أن يسيروا في نحوهم وفق ما سار العرب الذين يُستشهد بكلامهم وهذه الأسس هي القياس بأركانه الأربعة.. ثم يجيء بعد ذلك السماع والإجماع واستصحاب الحال."[4]

---

[1]_السيوطي (جلال الدين ت 911 ه)، الاقتراح، تح، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة، مصر، دط، 2006، ص13.

[2]- عزمي محمد سلمان، جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين الشاطبي أنموذجا ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمـــان، الأردن، ط1، 2012، ص74.

[3]- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 1989، ص أ مقدمة الكتاب.

[4]- محمد الحباس، النحو العربي والعلوم الإسلامية، ص22

ومن الدارسين من يرى غرابة في هذا التعريف، بحيث أنّه قدم القياس واعتبره الأول قبل السماع فكتاب الخصائص يُعدّ المؤلّف الأول في هذا العلم على أنّ السماع مقدم على القياس وهو الترتيب نفسه الذي سار عليه عديد النحاة على غرار ابن الأنباري.

ثانيا: نشأة علم أصول النحو

1- التأصيل لمصطلح أصول النحو:

إنّ الناظر لتأصيل هذا العلم يلاحظ أنّ بداياته كانت ممتدّة مع النحاة القدامى "قبل التحدّث عن نشأة أصول النحو العربي لابدّ من التفريق بين نشأة هذا العلم وبين تدوينه وتحوله إلى علم قـائم بذاته ."[1]فلو تتبعنا بعض المسائل من أصول النحو لوجدناها مبثوثة في تراث القدماء مثل القياس- الذي هو أحد أدلة النحو – فإذا نظرنا إلى أول من مدّ القياس فسنجده كان حاضرا مع أبي إسحاق الحضرمي، بالإضافة إلى ذلك شرحه للعلل كما يُضم إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء الذي يُعدّ أبرز من أسسوا للسماع، بالإضافة الى ذلك يتضح لنا مجهود قطرب تلميذ سيبويه في العلة.[2]

ومن هذا نجد نشأة هذا العلم كانت متزامنة مع نشأة علم النحو والدراسات التي قام بها النحاة المتقدمون فيها، فلم يكن آنذاك علماً قائما بذاته، وعرف التأسيس كعلم مع النحاة المتأخرين، وبرز في هذا المجال اسم ابن جني كونه يُعدّ أول من ألف في هذا العلم، فكان ابن جني أول من تناول بالدرس والتقنين أصول النحو في كتابه الخصائص.[3]

وإن كان أوّل من ألّف كتابا معنونا بالأصول هو ابن السراج إلاّ أنّه لم يعرض فيه أدلة النحو بل عرض المسائل الأساس في النحو ...

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص56.

[2]- ينظر:المرجع نفسه، ص57.

[3]- علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تح: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص156.

2- أصول النحو بين التأثير والتأثـر وموقف القدامى منه

لقد عرف أصول النحو انطلاقا لتأسيسه مع ابن جني من خلال تأليفه لكتاب الخصائص في القرن الرابع هـ، وقد أشار ابن جني الى أن نحاة البصرة والكوفة المتقدمين لم يعارضوا لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه وفسر ذلك بامتناع جانبه وانتشار شعاعه ...[1]

ويضم كتاب الخصائص لابن جني الأصول العامة التي بنى عليها المتقدمون نحوهم بحيث ضمنها في باب القياس والعلة والإجماع والاستحسان والأصالة والفرعية وغيرها من مباحث هذا العلم.[2]

ليلحق به ابن الأنباري فيألف كتاب لُمع الأدلة في أصول النحو، فقد تناول فيه أصول النحو وأدلته أو مصادر الاستدلال مستندا في ذلك إلى أصول الفقه. [3]

وفيه تطابق واضح في أبواب أصول الفقه وأصول النحو، وهنا يجرنا الحديث إلى المؤثرات في علم أصول النحو والتي ساعدت في نشأته كعلم مستقل، فنلاحظ أنّه ومن خلال المفاهيم التي أوردها كل من ابن الأنباري والسيوطي، فيها إشارة واضحة لتأثير علم أصول الفقه على أصول النحو.

"فأصول الفقه: أُصطلح به على معرفة القواعد التي يتوصل إليها الى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية."[4]

وبهذا فإنّ ابن جني وابن الأنباري والسيوطي قد سلكوا مسلك أهل الفقه في التأسيس للأصول لأنهم كانوا معاصرين أو لاحقين فساروا على نهجهم وبوّبوا الأصول على منوالهم.[5]

والمتأمل في هذا المجال يجد أنّ التأثير بين هاته العلوم كانت بداياتها متمثلة في التأثيـر بين النحو والعلوم الإسلامية، "فقد ظهر علم النحو من أجل خدمة القرآن الكريم حفاظا على فصاحته

---

[1]- المرجع السابق، ص156-157.

[2]- ينظر: محمد الحباس، النحو العربي والعلوم الإسلامية، ص58.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص59.

[4]- هيثم هلال، معجم الأصول، تح: محمد التونجي دار جيل بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص33.

[5]- علي مزهر الياسري، المرجع السابق ، ص153.

وحـــفظاً للألسنة مـــن اللحن."[1] كما كان للنحو دور كبير في فهم العلوم الشرعية، وقد أشار الى هذا العديد من العلماء، فالأصولي أو العالم في الأصول لابدّ من أن يكون على دراية بعلوم اللغة.

"ولقد كانت أكثر المباحث الأصولية تأثراً بالنحو هو مبحث "حروف المعاني"لأنّ النصوص الشرعية لا تُفـهم حق الفهم إلاّ إذا حصل الأصولي على معـاني تلك الحروف إتقانا ودربة، إذ عدّها الأصوليون مدخلاً إلى أصول الفقه."[2] كما بيّـن أحد الدارسين العلاقة بين النحو والفقه مـن الناحية العملية، حيث إنّ دور النحو يكمن في تخريج آيات الأحكام وتوجـيه أقوال الفقهاء.[3]وهذا كان لبداية التأثير المتبادل بين علم النحو والفقه، لتنقلب عملية التأثـير بعدها وتشمل تأثير علم أصول الفقه في علم أصول النحو وهو الذي عُدّ سبباً رئيسا في نشأة أصول النحو، "فقد صرّح بهذا أبن جني في كتابه الخصائص حين تحدّث عن سبب تأليفه له، وهو أنّه كان سابقاً للعلماء وللتأليف في علم أصول النحو على مذهب علم الكلام والفقه ..."[4] وهنا إشارة واضحة من ابن جني إلى تأثيـــر أصول الفقه في أصول النحو.

وفي نص نقلــه السيوطي عن ابن الأنباري يقول فيه:"وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علـم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف بـه القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه، وقياس الطرد الى غير ذلك، على حدّ أصول الفقه فإنّ بينهما مـن المناسبة ما لا خفاء بـــه لأنّ النحو معقول من منقول "[5]

والرأي نفســـه قال به السيوطي في كتابه الإقتراح فقال: "هذا كتاب غريـــب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح فريـــحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله في علم لم أسبق الى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهذيبه وهو أصول النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه."[6] وهذا التأثيـــر لأصول الفقه على أصول النحو هو رأي قال به النحاة المتأخرون المؤسسون لهذا العلم من خـــلال مؤلفاتهم.

---

[1]- محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص84.

[2]- المرجع نفسه، ص88.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص88.

[4]-المرجع نفسه، ص95.

[5]-السيوطي، الإقتراح، ص9.

[6]- المصدر نفسه، ص5.

3- أصول النحو بين التأثير والتأثر وموقف المحدثــين منه

أما عن موقف المحدثين فنجدهم يصرّحون بالرأي نفسه الذي صرّح به القدماء، وهو أنّ أصول النحو جاء متأثرا بأصول الفقه وسار على مذهبه، ونجد مــن بين هؤلاء: د/ علي أبو المكارم الذي يقول:"لعلّ أعظم المؤثــرات في هذا البحث النحوي حتى القرن الرابع هـ هو علم أصول الفقه...حتى إنّه ليتمكّن القول بأنّه ما من علم من العلوم الإسلامية ترك من الأثر في التراث النحوي ما تركــه هذا العلم."[1]

فيرى هنا علي أبو المكارم أنّ أصول الفقه مــن أقوى العلوم التي تأثّر بها علم أصول النحو وهو الرأي نفسه الذي قال به محمود أحمد نحلة.

يرى محمود أحمد نحلة:"أنّ علم أصــول الفقه أشدّ العلوم الإسلامية أثرا في الدرس النحوي..."[2]

وتجدر الإشارة إلى أنّ آراء المحدثين تختلف فيما بينهم، فيرون العكس، بحيث أنّ أسبقية التأثير كانت لأصول النحو على أصول الفقه، إلاّ أنّ غالبية الدارسين المحدثين يرون بنفس رأي النحاة الأوائل(مؤسسوا علم أصول النحو).[3]

"ومنه لا تخرج أصول النحو كما تم استخدامها في تلك المرحلة المتأخرة عن كونها تطبيقاً مباشراً لأصول الفقه على الدرس اللغوي."[4]

- مظاهر التأثيــر والتأثر بين أصول النحو وأصول الفقه:

1- "فنجد أنّ السماع عند النحاة يقابله النّص عند الفقهاء والفرق بينهما أنّ الأوّل يعتمد المشافهة، والثاني مدوّن موثق، ولكن النحاة يشاركون الفقهاء في الاعتماد على هذا النّص المدوّن الموثق وهو القرآن الكريم."[5]

---

[1]- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص96.

[2]- المرجع نفسه، ص97.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 97.

[4]- بوهاس وآخرون، التراث اللغوي العربي، تر: محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008، ص48.

[5]- علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص162.

2- "القياس الفقهي يشبه القياس النحوي في بعض جوانبه أي قياس ما لم يرد في نص على ماورد في نص.

وقد تأثر واضعوا أصول النحو-فيما يبدو- بالأصوليين بقوادح العلة القياسية وتقسيم النقل إلى متواتر وآحاد...

3- الإجماع: وعدّ واضعو أصول النحو الإجماع دليلا من أدلة النحو وهم بهذا ينحون منحى الفقهاء."[1]

4-"استصحاب الحال وفيه نتبيّن تأثر واضعي أصول النحو بالمذاهب الفقهية."[2]

ومن هنا يتحدّد موضوع علم أصول النحو في بحث واستخراج المصادر والأدلـــة التي يُعتمد عليها في التقعيد النحوي، وهذا ما تجمع عليه أغلب التعاريف عند القدماء وكذلك المحدثين.

وظهور علم النحو كان متزامناً مع نـشأة النحو؛ لأنّـه منذ فتح أبو الأسود الدؤلي الباب على هذا العلم حتى باشر النحاة فـي اجتهاداتهم لوضع عـلم النحو، وهو الأمـــر الذي جعلهم يبحثون عـن مصادر المدوّنة العربية الفصيحة التي تُأخذ وتُستخرج منها القواعد، وفكرة إنشاء هذا العلم انطلقت من تأثير علم أصول الفقه كما ورد في التعريفات التي وضعها النحاة له، إذ إنّ هدف النحو مشابه لهدف أصول الفقه، فالفقه يهدف إلى استنباط الأحكام والنحو إلى استنباط القواعد، بالإضافة إلى ذلك جاءت العديد من أدلّة أصول النحو مشابهة للتي في أصول الفقه.

[1]- المرجع السابق، ص163.

[2]- المرجع نفسه، ص172.

الفصل الأول:

أدلة النحو العربي في الكتابات العربية

المبحث الأول : موقف الدارسين المحدثين من السماع

المبحث الثاني : موقف الدارسين المحدثين من القياس

المبحث الثالث : موقف الدارسين المحدثين من الاستصحاب

المبحث الرابع : موقف الدارسين المحدثين من الإجماع

تـوطئـــــــــة:

يُعدّ علم أصول النحو مــن بين العلوم اللغوية التي نالت اهتمام النحاة والباحثين فيه، وهو علم استطاع النحاة المتأخرون منهم(كابن جني وابن الأنباري والسيوطي) الإلمام بشمله وجعله علما قائما بذاتــه، يبحث في الأدلة والشواهد النحوية التي تُبنى عليها القواعد النحوية.

ومع مرور الزمن ظهرت دراسات حديثة- تبحث في هذا العلم- محاولــة في ذلك أن تنظر فيمــا خلّفه القدماء من هذا الموروث العلمي اللغوي، وفيه تباينت آراؤهم ووجهات نظرهم، فهناك مــن تتبع دراستهم في هاتــه الأدلة التي اعتمد عليها النحاة محاولا عــرضها ووصفها، وهناك من رفض ونقد العديد مــن المسائل فيها وهو ما يرونــه استدراكا لبعض النقص عندهم(النحاة القدماء)، وهناك مــن حمل لواء الأصالة والتمجيد فأشاد بدراسات القدماء في هــذا المجال.

من خلال البحث-خاصّة هذا الفصل- نحاول رصد آراء بعض الباحثين المختلفة وبشتى توجهاتهم حول مصادر النحو (السماع-القياس-الإجمــاع-الاستصحاب).

المبحث الأول: موقف الدارسين المحدثين من السماع

تحدّث النحاة من أمثال ابن جني (392هـ) وابن الأنباري (577هـ) والسيوطي(911هـ) عن مصادر النحو وأدلّته المعتمد عليها في تخريج القواعد النحوية،" وهذه الأصول أو المصادر النحوية ليست افتراضات توضع أو تثار، ولكنها استقراء وصفي لصيق بالواقع الإستعمالي."[1] والنحاة العرب بدورهم انطلقوا من الاستقراء العلمي المنظم بدءا بالجزيئات في التتبع وصولا إلى الكليات في استخلاص الأصول،[2]

وعُدت بذلك هذه الأدلة ابن الأنباري: نقل وقياس واستصحاب حال، بينما عند السيوطي فمتمثّلة في السماع والقياس والإجماع.

-مفهـــوم السمـــاع:

يأتي السماع في مقدمة أدلة النحو، وقد أُصطلح عليه أيضا "النقل" فهو عند السيوطي السماع وعند ابن الأنباري النقل، ومن الباحثين من يرى أنّ هناك فرقا بين هذين المصطلحين- النقل والسماع- فلكلّ منهما معنى خاص وهناك من يرى أنهما يشيران لمفهوم واحد فكل منقول مسموع وكل مسموع هو منقول.

ويضم السماع المدونة العربية الفصيحة، وهو أيضا دليل عقلي نقلي، يتصدر مصادر النحو لقوة دليله، وهو ما نقل عــن العرب الفصحاء بحكم نطقهم لغتهم كما هي،"[3]وهذا واضح من خلال تعريف ابن الأنباري لــه فيقول: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ."[4]

---

[1]- عزمي محمد سلمان، جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين، ص74.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص75.

[3]- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، بو زريعة، الجزائر، دط، 2005، ص33.

[4]- ابن الأنباري، لُمع الأدلة، ص81.

ويظهر من تعريفه للنقل أنّه حدّد مواصفات المنقول، إذ اشترط فيه الفصاحة، فهي شرط أساسي في المنقول و"الفصاحة عند القدماء هي الخلوص من التنافر والغرابة ومخالفة القياس النحوي والحمل على الأكثر، ومدارها كثرة الإستعمال وما خالف لغات"[1]

بالإضافة إلى ذلك فقد حدّد النحاة جملة من الشروط المتعلقة بالناقل الهدف منها ضبط المدونة العربية الفصيحة، و التي من شأنها أن تقوم وتُبنى عليها قواعد العربية .

وقد قُسّم النقل عند النحاة إلى تواتر وآحاد، فعنه يقول ابن الأنباري :"اعلم أنّ النقل ينقسم إلى قسمين تواتر وآحاد ، فأمّا التواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو أمّا الآحاد فما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به."[2]

والنقل إذا عند ابن الأنباري يرتكز على "التواتر" كونه يتضمن الكلام العربي الفصيح الذي يقع في أعلى مستويات السماع وهو القرآن الكريم و الحديث الشريف وكلام العرب .

وهو ما قاله أيضا السيوطي في "الاقتراح" ،فقال : "السماع ؛و أعني به ما ثَبُتَ في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ؛وهو القرآن ،وكلام نبيه صل الله عليه وسلم ،وكلام العرب قبل بعثته ..."[3]

المطلب الأول: القرآن الكريم و القراءات

يُعد القرآن أول مصدر في النقل أو السماع، هذا لأنّه يقع في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة فعدّه العلماء و النحاة الأول الذي يستشهد يحتج به في التقعيد النحوي ،" والقرآن: هو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة نقلا متواتر."[4]

وما ينطبق على القرآن في مسألة الاحتجاج به ينطبق أيضا على قراءاته التي ثبتت عن النّبي – صلى اللّه عليه وسلم– وشروط القراءة التي حدّدها العلماء هي:[5]

[1]– صالح بلعيد، في أصول النحو، ص34.

[2]– ابن الأنباري، لمع الأدلة ، ص83–84 .

[3]– السيوطي، الإقتراح ، ص 74 .

[4]– محمد الحباس، النحو العربي والعلوم الإسلامية، ص112.

[5]– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دب،دت، دط، 1994، ص29–30.

1- صحة السند بها إلى الرسول صلى اللّه عليه وسلم.

2-موافقة رسم المصحف المجمع عليه.

3-موافقة وجها من وجوه العربية.

هذا بالنسبة للقراءة الصحيحة وكثيرا ما صرّحوا في مناسبات عدّة أنّ القراءة سنة متبعة وأنّها لا تخضع لغير السماع الصحيح.

1- موقف النحـاة من القرآن وقراءاتـه:

ظهرت القراءات القرآنية متزامنة مع نزول القرآن الكريم وفيه ظهر القرّاء وتعدّدت قراءاتهم: كقراءة نافع، حفص، حمزة... فقُبلت قراءات بعضهم ورفضت أخرى، فهناك قراءات عُدت شاذة، وبما أنّ القرآن يقع في أعلى مراتب الفصاحة عُدّ مصدرا من مصادر التقعيد النحوي،

وكذلك أُعتبرت قراءاته.

أمّا في مسألة الاحتجاج بها، فعرفت نوعا من الاختلاف بين النحاة إذ لم يختلف النحاة في القرآن والاحتجاج به، بل اعتبروا القرآن حجة في ذلك ومردّ اختلافهم يعود في كون النحاة"لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات التي تخرج عـن قراءات الجمهور فمنهم، من ردّ بعضها و قبل بعضها آخر، ومنهم من جعل قراءات القرآن كلها حجة."[1]

وهنا تباينت آراؤهم فهناك من اعتمد عليها كمصدر للاستشهاد مثل سيبويه(180هـ) إذ يعرض إحدى الظواهر النحوية مستعينا بالقرآن وكان الأخفش الأوسط يعوّل كثيرا على لغة القرآن ويبني عليها كثيرا من القواعد اللغوية حتى ينفرد بآراء يخالف فيها أستاذه وجمهور النحويين.[2]

ونجد من النحاة المتأخرين كالسيوطي جاء مدافعا عنها حتى وإن كانت شـاذة، فيقول: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرأ به جاز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وان لم يجز القياس عليه ...وما ذكرته

[1]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 2011، ص37.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص36.

من الاحتجاج بالقراءة الشاذة،لا اعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه "[1]

ونلحظ من موقف السيوطي بأنه داع إلى ضرورة الاعتماد على القراءات القرآنية في الاستشهاد، كما حاول توسيع دائرة مصادر المادة عن طريق فتح باب الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة

ومن جهة أخرى يعرف الاستشهاد بالقراءات القرآنية عند البعض الأخر عزوفا عندهم وردّ الكثير منها: "فأبو عمرو بن العلاء(154ه) قد ردّ قراءة لمحمد بن مروان المدني هي،قَالَ تَعَالَىٰ:﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ بنصب" أطْهرُ "وجعل" هنّ" ضمير فصل لإعراب له، فقال: احتبى بن مروان في هذه باللحن ".2

وفي موضع آخر"يقول المازني(236ه): فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهي خطأ، فلا يلتفت إليها."[3]

نجد أيضا أبا علي الفارسي (377ه)قد خطّأ قراءة لابن عامر، وهي قراءته لآية في قولهتَعَالَىٰ:﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ قرأها بن عامر زُيِّن مبنيا للمجهول و"قَتلُ" مرفوعا، فقال الفارسي عنها: هذا قبيح قليل الاستعمال ولو عدل عنها بن عامر لكان أولى.4

وكما كان التباين الحاصل بين النحاة القدماء في مسألة الاحتجاج بالقراءات القرآنية، كان حاضرًا أيضا لدى الدارسين المحدثين في هذا المجال، فتعددت آراؤهم فيما صنعه النحاة الأوائل في مسألة الاحتجاج بالقرآن الكريم و قراءاته، والاختلاف لم يمس القرآن كونه حجة لا اختلاف فيها، وإنما الاختلاف شمل قراءاته، وانقسمت آراء المحدثين حسب دراساتهم و توجُّهاتم إلى: دراسات وصفية، ودراسات ناقدة، وأخرى حملت راية الأصالة.

---

[1]- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص171.

[2]- محمد خير حلواني،أصول النحو العربي، ص37.

[3]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1995 ،ص71.

[4]- المرجع نفسه، ص71.

أ- موقف الكتابات الوصفية:

❖ **علي أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي"**: يرى علي أبو المكارم أنه ليس ثمة اختلاف في حجية النصوص القرآنية، والقراءة القرآنية الصحيحة هي ما استوفت شروطها الثلاث المتعارف عليها.كما يرى علي أبو المكارم "أن القرّاء ذهبوا مذهب الفقهاء بعدم الجواز بالقراءة الشاذة، وفيه ذهب النحاة مذهب الفقهاء والقرّاء"[1]

ب- موقف الكتابات الناقدة:

❖ **حماسة عبد اللطيف في كتابه "لغة الشعر"**: وكان موقفه ناقدا من صنيع القدماء في مسألة الاحتجاج "بالقراءات "، اذ إنّ النحاة صرّحوا بـــها نظريا أما من حيث التطبيق، فقد أخذ الكثير منهم يخطّأ القراء، ويضعف قراءات بعض منهم، ويرميها بالوهـــن وغير ذلك [2] ويقول أيضا "أنّ النحاة بموقفهم هذا قد ضيقوا على أنفسهم مصادر الاحتجاج والاستشهاد."[3]

❖ **محمد حسن عبد العزيز في كتابه "القياس في العربية"**: يرى محمد حسن عبد العزيز أنّه ما كان ينبغي تخطئة القرّاء كون أن لغاتهم (القراءات) نـابعة من واقع، فيقول :"وما كان ينبغي لبعض النحـاة أن يورطوا أنفسهم في تخطئة القراءات المنسوبة إلى اللغات فالاعتراف بها اعتراف بواقع لغوي."[4]

ج- موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية:

❖ **تمام حسان في كتابه "الأصـــول"**: وفـيه يرى تمام حسان بحجية القرآن الكريم والاختلاف في الإحتجاج كان بالنسبة لقراءاته المتعددة، ويرى تمام حسان أنّ القراء قد اهتموا أكثر شيء بشرط" التواتر".

---

[1]- علي أبو المكارم، في أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006 ،ص46-47.

[2]- ينظر: حماسة عبد الطيف، لغة الشعر، ص34.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

[4]- محمد حسن عبد العزيز، القياس في العربية، ص72.

فقبلوا قراءات يعتبرها النحاة أنّها قراءات شـــاذة وذلك أنها لا توافق وجها من وجوه العربية، وهو الشرط الذي يعتمد عليه النحاة، وفيه يرى أيضا أنّ القراءات خضعت لشروط وهو الشيء الذي جعلهم لا يستشهدون كثيرا بالقراءات...

❖ **ويرى عبد العال سالم مكرم في كتابه أثر "القراءات القرآنية ":** "أنّ القراءات القرآنية كانت مصدرا كبيرا للثروة النحوية، بحيث أنّه استند إليها النحاة فـــي توجيه القواعد".[1]

المطلب الثاني: الحديث الشريف:

لا جرم أنّ العلماء قد اتفقوا على أنّ الحديث الشريف يعتلي منزلة هامة في الفصاحة، وبذلك عُدّ الأصل الثاني بعد القرآن الكريم ولقد كان كذلك، لأنّ الرسول صلى اللّه عليه وسلم كان أفصح من نطق الضاد لقوله :«أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش ».

"وقد خصّه اللّه تعالى بأنّ آتاه جوامع الكلم، التي مازالت تعجز عن احتوائها كتب شرح الحديث فعن عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه قال :" يا رسول الله، ما لك أفصحنا، واما تخرج من بين أظهرنا قال: كانت لغة إسماعيل قد درستْ فجاء بها جبريل عليه السلام فحفّظنيها فحفظتها."[2]

وكان من فصاحته أنّه استخدم وتكلم بألفاظ لـم تتكلم بها العرب "من مثال: لفظ المحرّم لم يكن معروفا في الجاهلية... وإنّما كان يقال له ولصفر الصفرين سمّاه النبي صلّى الله عليه وسلّم شهر الله المحرم."[3]

والحديث الشريف "هـو ما كان مـن كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم وأقواله وتقريره."[4]

وقدمت الدكتورة خديجة الحديثي مفهوما لـــه: "الحديث كلام رسول الله صلى عليه وسلّم وما ينظم اليه مـن عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره."[5]

---

[1]- عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، دط، دت، ص64.

[2]- أشرف محمد حافظ، الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، دت، ص67.

[3]- المرجع نفسه، ص68.

[4]- عزمي محمد سلمان، جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين، ص106.

[5]- خديجة الحديثي، موقف النحاة مـن الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، دط، 1981، ص5.

ولكن اشترط النحاة في الاستدلال بالحديث صحة السند عن الرسول صلّى اللّه عليه وسلم، وفي هذا يقول السيوطي: "وأمّا كلامه فيستدل منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا."[1]

وفي هذا يشير السيوطي إلى أنّ أغلب الأحاديث كانت مروية بالمعنى لتداولها بين الأعاجم والمولدين ما أدى إلى حدوث تقديم وتأخير في ألفاظها وزيادة ونقصان هذا لأنّها رويت بالمعنى[2]

وهو الأمر الذي جعل النحاة ينصرفون عن الاستشهاد به، بحيث ظهر التشكيك في نسبته للرسول عليه الصلاة و السلام وفي هذا قال أبو حيان:"ما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره[...] على أنّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين لأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي، والفراء وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين.[3] لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من النحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول صلى الله عليهم وسلم."[4]

1- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث:

شغلت مسألة الاحتجاج بالحديث حيّزا واسعا من تفكير النحاة فنظرًا لظهور كثرة الرواة له، إلى جانب نقله بالمعنى جعلهم يعيدون النظر فيه.

لم يثر النحاة الأوائل أو المتقدمون مسألة الاحتجاج بالحديث بل ظلّ الأمر مسكوتا عنه حتى مجيء النحاة المتأخرين في القرن السابع الهجري، الذين ناقشوا مسألة الاحتجاج بالحديث لتتضح بذلك آراء مختلفة في إمكانية قبول الاحتجاج به، وهو ما تعكسه اتجاهات كل منهم بين مؤيد ومعارض ومجوز[5] فنجد أنّ هناك:

---

[1] - السيوطي، الاقتراح، ص 79.

[2]- ينظر: المصدر نفسه،ص 79.

[3]- المصدر نفسه، ص90-91.

[4]- المصدر نفسه، ص92.

[5]- ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنبا ري، ص235.

➢ **مذهب المانعين:**

وكان انصراف النحاة عن الاستشهاد بالحديث لأحد الأمرين:

أحدهما: "أنّ الروّاة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى اللّه عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قول: "زوجتكها بما معك من القرآن"، ملّكتكها بما معك"، خذها بما معك"،"[1]وهذا ما يكشف تعدد الألفاظ والروايات عمّا قاله الرّسول عليه الصلاة والسلام، إذ يحتمل أنه قال لفظ مرادفا لهذه الألفاظ فأتت الرواة بالمرادف، إذ كان تركيزهم على المعنى ونقله عن الرسول عليه الصلاة والسلام لا اللفظ خاصة مع تقادم السماع.[2] بالإضافة إلى ذلك فإنّ الصحابة في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام كانوا قد انشغلوا بتدوين القرآن وقراءاته، لكون الرسول عليه الصلاة والسلام كان قد نهاهم عن تدوينه فاعتمدوا بذلك على الحفظ ونقل المعنى .

ثانيهما: "أنّه وقع اللحن كثيرا فيها روي من الحديث، لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم"[3]لخروج روايته عن الفصيح من كلام العرب فالرسول عليه الصلاة والسلام كان من أفصح العرب فكانت أقواله على قمة من الفصاحة في التراكيب والألفاظ .[4]

ولقد مثل هذه الطائفة أبو حيان النحوي(745ه) وشيخه أبو الحسن بن الضائع والذي كان أول من أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث ولقد نقل عنــه السيوطي سبب ترك النحاة الاحتجاج بالحديث لنقله بالمعنى[5]، وتبعه في ذلك تلميذه ابن حيان والذي أشار إلى أنّ النحاة الأوائل من واضعي علم النحو والمتأخرين حتى زمن ابن مالك على اختلاف مذاهبهم امتنعوا عن الاحتجاج بالحديث وسكتوا عنه.[6]

---

[1]- السيوطي، الإقتراح، ص92.

[2]- ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، ص50.

[3]- المصدر نفسه،ص93.

[4]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 1974،ص63.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص16.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص20.

ويقول في هذا د/ محمود أحمد نحلة: "أما الذين منعوا فكانوا أغلب النحاة، اذ تجنبوا الاستشهاد بالحديث دون أن يثيروا قضية الاستشهاد حتى أثارها المتأخرون".[1]

➢مذهب المجوزين:

وعلى رأسهم ابن هشام وابن مالك حيث كان يستند هؤلاء الإجماع على أنّه صلى الله عليه وسلم أفـــصح العرب لهجة أنّ الأحاديث أصح سندا مما ينقل مـــن أشعار العرب ولا عبرة بأن أغلب الرواة من الأعاجم، لأنّـه يمكن أن يقال ذلك في رواة الشعر والنثـــر."[2]

ويرى محمد عيد أنّ هذا الاتجاه اعتمد على أسانيد هي: "الأول: أن اليقين غير مطلوب في هذا الباب، وإنّما المطلوب غلبة الظـن فـي مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب والذي يغلب على الظن أنّ الحديث لم يبدل ولأن الأصل عدم التبديل لاسيما مع شدة التحري ودقة الضبط. الثاني: أنّ الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنّما هو فيما لم يدون ولم يكتب وأمّـا ما دوّن وكتب فلا يتصور فيه التبديل والتغيير. الثالث: أنّ كثيرا من الأحاديث قـد دوّن في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كـان الكلام كله ممّا يصح الاحتجاج به."[3]

أما المجيزون فكان أغلبهم من اللغويين وأصحاب المعاجم إذ كان هدفهم المعنى ومن الذين احتجوا بالحديث نجد الزمخشري(538ه) أبا القاسم الذي أكثر من الاحتجاج بـه وكذلك ابن خروف.[4] وقد تجسّد الاحتجاج بـه في العديد مـــن المؤلفات من ذلك : معاجم (التهذيب للأزهري) و(الصحاح للجوهري)و(المخصص لابن سيده)و (المجمل، ومقاييس اللغة لابن فارس) و(الفائق للزمخشري).[5]

➢ مذهب المتوسطين:

جـاء هذا المذهب كوسط بين الرافضين للاحتجاج بالحديث وبين المجوزين له وقد تزعّم هذا المذهب الإمام الشاطبي (ت 790 ه) الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتني بنقل ألفاظها .[6]

---

[1]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي ، ص49.

[2]- محمد سالم صالح ،أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص239.

[3]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 1988،ص108.

[4]- ينظر: المرجع السابق، ص239.

[5]- ينظر: سعيد الأفغاني، أصول النحو، ص49.

[6]- ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،ص25.

وقد عاب الشاطبي على النحاة انصرافهم الى الاستشهاد بكلام العرب، وترك الاستشهاد بالحديث، فيقول: "لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهم يستشهدون بكلام أحلاف العرب ...ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنّها تنقل بالمعنى."[1]
ولقد قسم الشاطبي الحديث النبوي إلى قسمين:

أ- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .

ب- قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلّم.[2]

وإذا قورن صنيع الشاطبي بغيره من نحاة العربية المتأخرين، فإنّه قد بلغ القمة في الإعتضاد بالحديث.[3]

لقد تعدّدت آراء النحاة واختلفت فيما بينهم، فمنهم من راح ينقد صنيع النحاة الأوائل في عدم استشهادهم بالحديث وأنّهم لم يتّبعوا ترتيب منزلة الاحتجاج به بحيث كان يفترض أن يكون بعد القرآن الكريم مباشرة، وهناك من أعط المبرّر الذي جعل النحاة الأوائل ينصرفون عن الاستشهاد. وهذا ما يعكس اهتمام النحاة أو الدارسين المحدثين بهذا الموضوع، فتقول خديجة الحديثي:"أما المحدثون من الباحثين فإنّنا لا نكاد نجد لهم كتابا يبحث في موضوع نحوي أو في شخصية نحوية لا يتعرض لمسألة الاحتجاج بالحديث."[4]

2- موقف المحدثين:

أ- موقف الكتابات الوصفية:

❖ **محمد عيد في كتابه "الاستشهاد والاحتجاج باللغة"**: أشار محمد عيد في البداية الى أنّ النحاة الأوائل امتنعوا عن الاستشهاد بالحديث على الرغم من وجود نصوص موثقة آنذاك.[5]ثم يذكر بعدها أنّ الذي كان سببا في امتناع النحاة من الاستشهاد بالحديث هو "التحرز الديني" بحيث أنّ قدسية هذا النص هي التي جعلت النحاة ينصرفون عن الاحتجاج به، فيقول:

---

[1]- خديجة الحديثي، المرجع السابق ، ص25.

[2]- المرجع نفسه ، ص26.

[3]- عزمي محمد سلمان، جوانب التفكير النحوي، لدى الأصوليين الشاطبي أنموذجا، ص118.

[4]- المرجع السابق ،ص7.

[5]- ينظر : محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص108

"كانت السنة بين أيديهم وهي صالحة للدراسة اللغوية...لكنّهم صرفوا أنفسهم عنها قصدا للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله التحرّز الديني."[1]

❖ **علي أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي"**: ويذهب علي أبو المكارم الى أنّ الحديث ظلّ مسكوتا عنه في تلك الفترة ويقول: "لم نرَ واحدا من النحاة يتناول بالبحث والمناقشة مدى حجية الأحاديث المنسوبة الى النبي صلى الله عليه وسلّم"[2]، ويضيف أنّ الذي كان سببا في ذلك هو أنّ مجال السماع بقي محصورا في البادية لايتجاوزونها للحضر.[3]

ب– موقف الكتابات الناقدة:

❖ **خديجة الحديثي في كتابها "مواقف النحاة من الإحتجاج بالحديث"**: ترى أنّه كان من الواجب أن يأتي الحديث بعد القرآن الكريم في الإحتجاج به كونه كلام خير البشر.[4]

إلاّ أنّه "لم يلقى اهتماما لا من النحاة الأوائل ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد "[5]ولقد ألقت خديجة الحديثي اللوم على النحاة الأوائل بحيث أنّهم لم يفصلوا في مسألة الاستشهاد به قائلة: "لو أنّ النحاة الأوائل لاحظوا ذلك وتتبعوه وحاولوا أن يبيّنوا لنا أيصح الاحتجاج بالحديث أم لا يصح ؟ وما شروط ما يصح الاحتجاج به منه، وما حدوده لكَفوْنا نتائج تخبط في هذا الأمر."[6]

❖ **محمود أحمد نحلة في كتابه "أصول النحو العربي"**: ويرى أنّ النحاة قد تركوا الاحتجاج بالحديث الذي كان يفترض أن يكون من المصادر المتقدمة في الاحتجاج، يلي القرآن إلاّ أنّ النحاة كان احتجاجهم به على قلة وإن احتجوا به فإنّه لتقوية المعنى ودعم شواهد أخرى.فيقول في ذلك: "كان المضنون أن يكون حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن...لكن كثيرا من أئمة النحاة، متقدمين ومتأخرين لم يعتدوا

[1]– محمد عيد المرجع السابق، ص113.

[2]– علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص47.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص48.

[4]– خديجة الحديثي، مواقف النحاة من الإحتجاج بالحديث، ص5.

[5]– المرجع نفسه، ص15.

[6]–المرجع نفسه، ص16.

بالحديث أصلا من الأصول تستنبط منه القواعد وتقرر الأحكام حتى إذا وقع كان لتقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام العرب."[1]

ج- موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية:

❖ **فاضل صالح السامرائي في كتابه "الحجج النحوية"**: لقد دافع فاضل السامرائي عن ما قام به النحاة الاوائل في مسألة الإحتجاج بالحديث، فرأى بأنّ الأحاديث الشرفة كانت حاضرة في كتاباتهم، فيقول: "لم يهمل النحاة الأوائل الإحتجاج بالحديث الشريف، حيث احتجوا به في مواطن عديدة."[2]

المطلب الثالث: كلام العرب:

اهتم النحاة في تقعيدهم للنحوباللغة المستشهد بها، ومن ذلك كلام العرب، والذي اختاروه كمدونة اللغة العربية الفصيحة، وكلام العرب هو الركن الذي اعتمد عليه النحويون في تأصيل النحو وأحكامه فمثّل بذلك أحد أدلة النحو وهو ما جعلهم يستغرقون جهدا كبيرا في التنقل والارتحال الى البوادي للملمة أجزاء اللغة وحمايتها من الضياع، وكاد يكون الاحتجاج به في النحو كلّه.[3]

1- لغة الشعر ولغة النثر:

إنّ المتتبع لشواهد من كلام العرب يجد أنّ الشواهد الشعرية غالبة عن الشواهد النثرية، وهذا ما يفسّر أنّ"المأثور عنهم من جيّد الشعر كان أضعاف ما أُثر عنهم من جيّد النثر، ذلك بأنّ الشعر كان ديوان العرب، به عُرفت مآثرهم، وحُفظت أنسابهم والقلب اليه أنشط، والذهن إليه أحفظ، واللسان اليه أضبط."[4]

[1]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص46-47.

[2]- فاضل صالح السامرائي، الحجج النحوية،دار عمار، عمان، الأردن، ط2 ، 2009 ص149.

[3]- ينظر: صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن،ط1، 2011 ، ص225.

[4]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص57.

ويقول في هذا تمام حسان:"والواقع أنّ الشعر كان ديوان العرب على نحو ما تكون كتب التاريخ دواوين للأمم، فكان العرب يعرفون أنّ ما ذكره الشعر، فقد ذكر التاريخ القومي للعرب ومن هنا عظمت العناية بالشعر والشعراء."[1]

ويرى محمد عيد في هذا الشأن أيضا أنّ" الشعر ذو مستوى خاص حدّده له نظامه من وزن وقافية وتناوله لموضوعات خاصة، وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلة لحياة الناس في التعامل والتفاهم وما له من انسياب وطلاقة جعله يليق للمحادثة والتواصل."[2]

كما كان أيضا "من السهل على النحاة سهولة نسبية أن يستخرجوا القواعد من اللغة الأدبية، أما الكلام اليومي[...] فما أشق ما تستخرج منه القواعد، لأنّ هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار."[3]بل إنّ استشهادهم بالقرآن والحديث كان قليلا إذا ما قيس بالشعر .[4]

2- التحديد الزماني والمكاني:

أ- التحديد الزماني:

حدّد النحاة الفترة بقرن ونصف قبل الإسلام وقرن ونصف بعده وكان الشعر محدّدا بانطلاقه من المهلهل ومختوم بشعر إبراهيم بن هرمة، وبناءا على على هذا تم تقسيم الشعراء إلى طبقات حسب العصور التي ظهروا فيها وهي"أربع طبقات جاهلي قديم، ومخضرم(وهو الذي أدرك الجاهلية والإسلام)، وإسلامي، ومحدث ."[5]

- **الطبقة الأولى**: هي طبقة الجاهليين،وقد تم إجماع النحاة على الاستشهاد بشعرهم وتضم هذه الطبقة عديد الشعراء من أمثال امرئ القيس، والأعشى، زهير بن أبي سلمة وعنترة بن شداد.

---

[1]- تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط،2000ص81.

[2]- محمد عيد،الاستشهاد والاحتجاج باللغة،ص114.

[3]- المرجع السابق، ص79.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص79.

[5]- ابن رشيق، (ابو علي الحسن القيرواني الأزدي، ت456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ،تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، دمشق،سوريا، ط5، 1981، ج1،ص113.

➢ **الطبقة الثانية**:طبقة الشعراء المخضرمين، وهم الذين عاشوا في عصر الجاهلية و الإسلام مثل حسان بن ثابت وكعب بن زهير، وهاته الطبقة تم هي الأخرى فيها الإتفاق على الاحتجاج بشعرها.

➢ **الطبقة الثالثة**: وشملت الشعراء الإسلاميين وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

➢ **الطبقة الرابعة**: وهي طبقة المولدين، أو المحدثين، وعلى رأسهم بشار بن برد، وأبي نواس والمولّد: يقصد به الشخص الذي ليس عربي النسب صراحة، ومن الكلام ما كان مستحدثا وليس من أصل لغتهم .[1]

ب- التحديد المكاني:

حرص النحاة أثناء جمعهم للغة على اختيار القبائل وفق شروط من أجل جمع مدونة للحصول على لغة عربية فصيحة قابلة للاستشهاد بها بعيدة التأثير والتأثر، وهو ما تمثل في تحديد القبائل المعروفة بالفصاحة وهي كما حدّدها السيوطي في نص نقله عن الفرابي يقول فيه: "والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم أُقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أُتّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يُؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم"[2] وهنا يشير السيوطي الى أنّ النحاة اعتمدوا أثناء جمعهم للغة أساس اختيار المناطق البعيدة عن التأثير والتأثر، والتي بقيت لغتها سليمة؛ أي لم تتأثّر بلغات التخوم المجاورة ولا بلغات الأعاجم الوافدين عليها.

[1]-ينظر: عبد اللطيف حماسة، لغة الشعر، ص69.

[2]- السيوطي، الإقتراح، ص101-102.

3- موقف نحاة البصرة ونحاة الكوفة من التحديد المكاني والزماني:

لقد اعتمد النحاة على الأعراب والرواة في نقل الشواهد من كلام العرب، "ولما كان قد شاب ما سمع منه كثير من الخطأ والانتحال، كان لابدّ من تحري الصحة فيه، ويبدوا أنّ البصريين كانوا أوفر حظا من غيرهم في هذا الصدد"[1] لأنّ البصريين كانوا أشدّا حرصا في نقل الشواهد من كلام العرب، وكانوا يتحرون الصحة فيه، وان كان أكثر ما أخذ عنه عن طريق الفصحاء من أعراب البراري والصحاري أو من الرواة الموثوق بروايتهم [2]وهو ما جعلهم يتقيّدون بالحيّز المكاني أو القبائل المتفق على فصاحتها، في حين كان الكوفيون يأخذون عن لغات أخرى امتنع عن الأخذ بها البصريون[3] كما كان الكوفيون لا يتحرّون الضبط في مسألة الشاهد، فيقول عن ذلك محمد خير حلواني:"لقد أخذ نحاة الكوفة أنّهم كانوا يعتمدون الشاهد الواحد أو الشاهد الذي لا يعرف قائله "[4] .

أما الحيّز الزماني فقد أُختلف فيه بين المدرستين البصرة والكوفة فنجد على الرغم من إجماع النحاة خاصة البصريين على أنّه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، "الاّ أنّه احتجّ بكلام المولدين وبشعرهم، وهذا الرأي رأى به الزمخشري الذي اعتبر أنّ هؤلاء يصح الاحتجاج بشعرهم

فنجده استشهد بشعر أبي تمام في الكشاف"[5] أيضا أستشهد بشعر بشار بن برد وهو أول المولدين، واستشهد بشعر المتنبي من العصر العباسي" وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأولى والثانية إجماع من غير تفريق، ولم ستشهد أكثرهم بشعر الطبقة الثالثة".[6]

[1]- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، لبنان،دط، دت، ص81.

[2]- ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو ، ص148.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص155.

[4]- محمد خير حلواني، أصول النحو، ص43.

[5]- المرجع السابق ، ص156.

[6]- المرجع نفسه، ص159.

4- موقف المحدثين:

أ- موقف الكتابات الوصفية:

❖ **محمود أحمد نحلة في كتابه "أصول النحو العربي"**: قدّم محمود أحمد نحلة مفهوما لكلام العرب فيقول:"أنّه ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين"، ويشير أحمد نحلة كغيره من الدارسين الى أنّ النحاة قد اعتمدوا في انتاج القواعد على الشعر أكثر من النثر فيقول: "لقد كان المأثور عنهم من جيّد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيّد النثر ذلك أنّ الشعر كان ديوان العرب".[1]

وفي مسألة تحديد القبائل المستشهد بها فقد راح يفنّد قول السيوطي قوله "لم يؤخذ عن حضري قط"؛ ذلك أنّ الأخذ عن كلام العرب اخذ طريقين، الطريق الأول هو الأخذ عن أعراب البادية والارتحال إليهم والطريق الثاني هو الأخذ عن فصحاء الحضر وبهذا فإنّ مسألة الاحتجاج بكلام العرب أُخذ عن طريقين أعراب البادية وفصحاء الحضر .

وتحدّث محمود أحمد نحلة عن الغرض الذي استدعى من النحاة تحديد الفترة المكانية والفترة الزمانية للاحتجاج كان ذلك من أجل خدمة القرآن النص المقدس فلولا عنايتهم بالنص القرآني ما جعلهم يحدّدون فترة بعينها فكان من أجل ضبط اللغة العربية الفصيحة .

❖ **علي أبو االمكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي"**:لقد فرّق علي أبو المكارم بين السماع والرواية، فيرى أنّ في"السماع يحلّل العالم اللغوي الذي يسمع النص المسموع، ويحدّد قيمته فإمّا أن يقبله وإمّا أن يرفض الأخذ به، أمّا في الرواية فان الرواة الأوائل لم يكونوا علماء، بل كانوا مجرّد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليله."[2]

يرى أنّ النحاة أو العالم النحوي يتولى مهمة التأكد من المنقول بينما الراوي فهو الذي يقوم بنقل النص المسموع ولا يهمه سلامة النص .

يرى أيضا أنّ النحاة فتحوا باب الاحتجاج بالنثر بينما الشعر فقد قيّدوه بفترة زمانية فيقول في

[1]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص57.

[2]- علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي، ص49.

هذا:"أنّ النحاة قــد اتخذوا من الشعر موقفا يختلف عما اتخذوه من النثر ففي النثر فتحوا الاحتجاج به بعد منتصف القرن الثاني."[1]

وفي إشارة أخرى تحدث عن الدافع من وراء التحديد المكاني والزماني فلقد تطلّب هذا التصوّر للغة تحديدا للفترة الزمنية التي يتسم النشاط اللغوي فيها بالأصالة، ويتميّز العرب فيها بالسلامة...

فالدافع من وراء هذا التحديــد الزمانـي هو الحصول على لغة سليمة فصيحة، ومن جهة أخرى فإنّ النحاة قد ربطوا هذا التحديد بالاستقرار الإجتماعي الذي شهدتـه تلك المنطقة أو المنـاطق آنذاك[2].

أما بالنسبة لتحديد القبائل فيرى علي أبو المكارم أنّ الهدف مـن تحديد هذه القبائل هو "تصفية المسموع والمروي لاستخلاص أكثر النصوص دقـة".[3]

ب- موقف الكتابات الناقدة:

❖ **فؤاد حنا ترزي في كتابه"في أصول اللغة والنحو"**: يرى فؤاد حنا ترزي أنّ النحاة الأوائل لم يلتزموا بالتحديد المكاني و الزماني، فيقول:"لقد وقعت تجاوزات متنوعة لتلك النطق حيث وقع – فعلا – الاحتجاج بشعراء من غير القبائل والأماكن والحدود الزمنية التي حدّدوها"[4].

ولقد جمع **د/عطا محمد موسى في كتابه" مناهج الدرس النحوي في العالم العربي"**آراء منوّعة من الباحثين، كانت قد نقدت صنيع النحاة الأوائل من حيث التحديد المكاني والزماني للاحتجاج باللغة تتلخص في: أنّهم – النحاة- حصروا استقراء اللغة على عدد محدود من القبائل وأهملـوا بـاقي القبائل العربـية، والتي يمكن أن تكون من المصادر المـعنية لهــم.

ومن حيث التحديد الزماني فإنّهم جعلوا اللغة عــاجزة عن التطور[5] وهذا بسبب "إتكاؤهم على فترة زمنية طويلة ذهب عنهم أنّ اللغة تتطور وأنّ ذلك مصدر تشعب لقواعدهم، كما أنّهم

[1]- المرجع السابق، ص56-57.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص221.

[3]- المرجع نفسه، 59.

[4]- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو،ص105.

[5]- ينظر : عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص104.

بتحديد نهاية لهذه الحقبة حالوا دون الاحتجاج بإنتاج بعض الكتاب والشعراء الذين امتلكوا ناصية البيان كأبي تمام والبحتري والمتنبي وآخرون".[1]

ومجمل آراء الناقدين لصنيع النحاة الأوائل تتلخص في كون أنّ النحاة الأوائل ضيقوا نطاق الاحتجاج باللغة من خلال التحديد الزماني والمكاني، ومن جهة يرى البعض أنّه حتى وإن وضعوا شروطا مكانية وزمانية فهم لم يلتزموا بها كليا.

ج- موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية :

❖ **محمد خير حلواني في كتابه "أصول النحو العربي"**: "لقد أشاد محمد خير حلواني بما قام النحاة الأوائل من حيث الاحتجاج باللغة، فيرى أنهم أحسنوا ضبط اللغة من خلال التحديد المكاني والزماني، فيقول في ذلك :" قام النحاة الأوائل بعمل جبار يُذكر لهم في تاريخ الدرس النحوي، فقد جمعوا معظم ما يمكن أن يجمع، وأحاطوا بلهجات القبائل،واستنبطوا القواعد، حتى لم يدعوا لمن جاء بعدهم في القرن الثالث وما تلاه شيئا يذكر"[2]، ويضيف " يكفي هؤلاء الرواة فخرا أنهم أحاطوا بلغات الصرحاء والهجناء و الإماء ما بين منثور ومنظوم".[3]

[1]- المرجع السابق، ص105.

[2]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص82.

[3]- المرجع نفسه، ص99.

المبحث الثاني: موقف الدارسين المحدثين من القياس

يعدّ القياس ثاني مصدر من مصادر النحو التي اعتمد عليها النحاة في إنتاج القواعد وتوجيه العديد من الأحكام .

المطلب الأول: مفهومـــــــه:

أ– لغة:

جاء في لسان العرب:"قاسَ الشيء يقيسُه قيساً واقتَاسَه وقيّسَه، إذا قدّره على مثاله. إذا قدّره على مثاله.والمقدار المقياسُ "[1]

ب–اصطلاحا:

وجاء من بين التعريفات الاصطلاحية للقياس أنّ "القياس هو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت ومبني القياس على العلة، فلا يوجد قياس دون علة فهي الباعث على الحكم ."[2]

وورد مفهوم القياس عند النحاة المتأخرين كابن الأنباري بأنّه: "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" .وله تعريف آخر فهو إلحاق الفرع بأصل بجامع [3]،وهو أيضا "حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وان لم يكن كل ذلك منقولا عنهم. "[4]

تتلخص هـذه المفاهيم في كون القياس عملية يتم فيها إعطاء حكم الأصل للفرع وهذا عند وجود علة والتي بدورها تمثّل عنصر شبه بينهما فيأخذ بذلك الفرع حكم الأصل.

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ج6،ص187، مادة (ق،ي،س).

[2] – هيثم هلال، معجم الأصول، ص254.

[3]– ابن الأنباري ،لمع الأدلة، ص93.

[4]– ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص54.

المطلب الثاني: مفهوم القياس عند المحدثين:

❖ إبراهيم أنيس:

عرّف إبراهيم أنيس القياس بأنّه:"استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى: سُمّي عمله هذا قياسا، فالقياس اللغوي، هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية" [1].

قدم ابراهيم أنيس تعريفه للقياس وفق عرض مقارنة الفرع والأصل لتقريب الحكم بينهما، مركزا في ذلك على القياس اللغوي، فهو قد خصّص تعريفه للقياس لنوع واحد منه وهو القياس اللغوي .

❖ خديجة الحديثي:

قدّمت خديجة الحديثي مفهوما للقياس اللغوي فتقول فيه: "وما القياس إلاّ محاكاتنا للعرب على طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم "[2]

وتضيف قائلة: "فتطبيقنا لما وضعه شيوخ العربية الأوائل من قواعد لغوية أو نحوية أو صرفية هو في الحقيقة القياس الخالص"[3]

يتلخص مفهوم القياس عند الدكتورة خديجة الحديثي على أنّه النسج على منوال كلام العرب، أي بمحاكاة طرائق كلامهم.

[1]- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978، ص8.

[2]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص222.

[3]- المرجع نفسه، ص223.

المطلب الثالث: نشأة القياس ومكانته:

1- نشأة القياس:

إختلفت الروايات حول نشأة القياس، فمنها روايات تشير الى أنّه إنطلق مع أبو الأسود الدؤلي، إذ كان له الفضل في تأسيس القياس" فهو أول من أسس العربية ووضع قياسها"[1]، وقيل أنه ظهر على يد ابن إسحاق الحضرمي(ت 117هـ)، فيقول ابن سلام الجمحي: أنه "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل" فعد بهذا ابن اسحاق الحضرمي أول من شق طريق القياس" بحيث أنه يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم"[2].

ثم تلا عمل ابن إسحاق الحضرمي أعمال تلامذته كالخليل ابن أحمد وسيبويه ...، فالخليل ابن أحمد له إسهامات كبيرة فيه، إذ "يرجع إليه الفضل في إظهار معالم القياس ووضع رسمه ومناهجه"[3]، بالإضافة الى جهود سيبويه في هذا المجال بحيث يحوي كتابه الكثير من أنماط القياس موزعة في ثنايا كتابه[4]

ويري فؤاد حنا ترزي أن: الخليل ابن أحمد وتلميذه سيبويه يمثلان أوج المرحلة الأولي من مراحل القياس العربي، تلك المرحلة التى تنتهي بنهاية القرن الثاني الهجري...[5]

وإستمر القياس على الطريق التي سلكها الخليل وسيبويه حتى كانت المئة الرابعة للهجرة أين تطور مع أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني[6].

2- مكانته:

لقد اهتم النحاة بالقياس لكونه المصدر الثاني للثروة والمخزون اللغوي بعد السماع، "فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين

---

[1]-علي مزهر ياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص206، نقلا عن طبقات الشعراء ص5.

[2]-شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د ت، ص23.

[3]-سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص85.

[4]-ينظر: المرجع نفسه، ص85.

[5]-فؤاد حنا ترزي، أصول اللغة والنحو، ص121.

[6]-ينظر: سعيد الأفغاني، المرجع السابق، ص86.

الجامعة لمنثور العرب ومنظومها".[1]

وهذه الضرورة الملحّة له، هي مما لاشك فيه ما جعلت النحاة يجتهدون فيه، مذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله[2]، ومن ضمن هؤلاء أبو إسحاق الحضرمي وجهوده الأولى في تأسيس القياس ليلتحق به الخليل وسيبويه وبقية النحاة، فكتبهم ومؤلفاتهم حافلة بشروحات وتوضيحات حوله وهو ما يعكس أهميته في الوسط النحوي واللغوي.

المطلب الرابع: القياس بين البصرة والكوفة:

انطلق القياس على يد نحاة البصرة من أمثال أبي الأسود الدؤلي والحضرمي والخليل...فهم أوّل من شقّ طريقه وفتح أبوابه ومع تطرقهم لهذا الأصل ضبطوا له جملة من الشروط كعدم القياس على الشاذ والقليل النادر...كما ضبطوا المكان والزمان للغة المستشهد بها. فيقول ابراهيم أنيس: "البصريون استقروا على ما ورد لهم من نصوص اللغة إتخذوا مما كثُر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياسا يؤسّسون عليه القاعدة ويستنبطون منها الصحيح المقبول"[3]

أما الكوفيون فيمثلهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية، فقد تجاوزوا نظرة البصريين للقياس – ويرون أن النحو البصري بقيوده شكل تضييقا على النحو- فأخذوا بذلك يتوسعون في القياس فقاسوا على الشاذ وخرجوا عن الحيز المكاني والزماني للغة المستشهد بها إذ استشهدوا بقبائل رفضها البصريون وقاسوا على كلامهم[4]، ولقد جعل الكسائي النحو كله قياس، فيقول:

النَّحوُ قياس يتَّبَع ***** وبه كلُّ أمر يُنتَفع

وعلى الرغم من أن الكوفيين كانوا يرون أنهم توسعوا في القياس؛ أي وسعوا مجال اللغة، إلا أن هذا التوسع قد رفضه العديد من النحاة وخرجوا بذلك عن عرف النحاة في التقعيد فقال في ذلك اليزيدي:

كنا نقيس النحو فيما مضى ***** على لسان العرب الأول

[1]-محمد خضر حسين، القياس في اللغة العربية، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، دط، دت، ص24.

[2]-ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص224.

[3]-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص11.

[4]-ينظر: المرجع السابق، ص230.

فجاءنا قوم يقيسونه ****** على لغى أشياخ قطرُبّل

ويقوم القياس على أركان هي: أصل وفرع وعلة وحكم.

الأصل: وهو المقيس عليه وهو المسموع من الكلام العربي الفصيح ويشترط فيه أن لا يكون شاذا[1]

الفرع: وهو المقيس، وهو المحمول على كلام العرب تركيبا، أو حكمـا.

العلة: وهي الصلة أو الجامع بين المقيس والمقيس عليه.

الحكم: وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه لإعطائه حكما[2].

المطلب الخامس: القياس النحوي و المنطق:

ظهر المنطق مع أرسطو، وظهرت معه آراء وأفكار في اللغة تعتمد في الأساس على المادي المحسوس(الجانب الصوري)، ولما كان هناك نوع من الاحتكاك بين الحضارات العربية والغربية تأثّر بهذا الفكر علماء ومفكرين عرب ومسّ بذلك الفكر اللغوي لديهم،"وما تذكره الأبحاث أنّ العرب اتصلوا بالمنطق الآرسطي من طريقين الأول ما قدّمه النحاة السريان، والثاني ماتـمّت ترجمته من هذا المنطق الى العربية "[3]، لكنّ هذا التأثر جعل النحو العربي يتعرض للنقد لاقحامه المنطق الآرسطي في النحو العربي [4]، "هذا لأن منطق أرسطو يهتم بالصورة أكثر من المادة ودرس اللغة ينبغي أن يركز على المادة لا على الصورة وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي".[5]

ولقد كـان الحديث عن القياس جزءا منه باعتبار أنّ القياس أحد مصادر النحو هو الآخر يعتمد على الذهن أو الجانب العقلي وهو الأمـر الذي جعل الباحثين يذهبون الى إمكانية حدوث التأثير بين القياس في النحو والقياس في المنطق .

[1]-ينظر: محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر، ط 1، 2012، ص74.

[2]-ينظر: سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1997، ص25-26-74.

[3]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2008ص62.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص61.

[5]- المرجع نفسه، ص61.

ومن هنا انقسمت آراء المحدثين بين مؤيد للفكرة القائلة باتصال القياس النحوي بالقياس المنطقي وبين رافض لها.

ومن الدارسين المحدثين القائلين بفكرة تأثر القياس النحوي بالقياس المنطقي نجد:

ابراهيم أنيس: فيرى أنّه حينما أتى أرسطو بأفكار في المنطق أُعجب بها مفكرون في أمم أخرى من ذلك العرب فتأثروا بما جاء به ومن ذلك القياس، فيقول: "لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسطاليسي، وأن نشهد في بحوثهم اللغوية من الأقيسة و الاستنباط ما لا يـمت لروح العربية بصلة ما."[1]

ولقد أدرج إبراهيم أنيس خلال حديثه عـن هذه المسألة رأي إبراهيم البيومي الذي يقول:"لقد تأثر النحو العربي عن قرب أعن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية وأريد بالقياس النحوي أن يحدّد ويوضع على نحو ما حدّه القياس المنطقي."[2]

وهو الرأي نفسه الذي ذهب إليه محمد عيد، الذي يرى بأنّ فكرة القياس النحوي منشؤها المنطق الإغريقي فيقول: "إنّ القياس النحوي قد أشبه الاستقراء في الصورة فقط باستخدام النصوص في بدايته أداة له، والحقيقة أنّ منشأ فكرته هذه لدى النحاة لم تكن النصوص اللغوية بل كان منشؤها المنطق الإغريقي."[3]

وتتلخص فكرة هؤلاء في أنّ القياس في النحو جاء متأثرا بالقياس المنطقي، بحيث استمده النحاة من الفكر اليوناني.

وهناك من الدارسين من يرفض فكرة اتصال القياس النحوي بالمنطق، ومن ضمن هؤلاء نجد **محمد خير حلواني**: الذي يرى في هذه المسألة أنّه لا يمكن أن يكون القياس النحوي ولا الفقهي قد تأثرا بالقياس المنطقي؛ بحيث أنّهم انطلقوا (أصحاب قياس المنطق) من التجارب في الحياة اليومية والتي تمثل الأشياء المادية وأخضعوها للقياس بأشياء طارئة، فيقول في ذلك:"وليس من الضروري أن يكون علماء النحو أو علماء الفقه أخذوه عن آرسطو وطبّقوه في أصول

[1]- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص134.

[2]- المرجع نفسه، 134.

[3]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص101.

علومهم"[1]ويضيف في ذلك :"في أذهانهم مقدمات كبرى تكوّنت من تجارب الحياة بعضها بالإنسان وبعضها بالحيوان [...] فهم يقيسون ظواهر طارئة على هذه المقدمات ويصلون بها الى النتائج الناجمة عن القياس."[2]

المطلب السادس: موقف الدارسين المحدثين من قياس الأمثلة وقياس الأحكام:

1- قياس الأمثلة:

جاء في تعريف هذا النوع من القياس عند ابن الأنباري أنّه "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[3] فهذا النوع من القياس يقوم على بناء مفردات وأبنية صرفية وما الى ذلك على كلام الأوائل من العرب الذين توفرت عندهم شروط الفصاحة، وفي هذا قال ابن جني:"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب "[4] وقد وضّح ذلك ابن جني قائلا: "ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد، أجزت: ضَرُف بشر، وكَرُم خالد."[5]

والواضح من تمثيل ابن جني أنّ المقصود بما قيس على كلام العرب؛ بأنّه يشمل ما قيس من تركيب على تركيب وألفاظ على ألفاظ مستعملة لها في الواقع اللغوي وجود بالإضافة الى الأساليب...[6]

ولقد تطرّق الى تعريفه جماعة، من المحدثين أمثال ابراهيم أنيس، والذي خصّص تعريف القياس على هذا النوع واصطلح عليه "بالقياس اللغوي" وهو عنده "مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال..."[7]

وتقول د/ خديجة الحديثي"وما القياس إلاّ محاكاتنا للعرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا

[1]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي،ص101.
[2]- المرجع نفسه، ص101.
[3]- ابن الأنباري الإغراب في جدل الإعراب، ص45.
[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص114.
[5]- المصدر نفسه، ج1، ص114.
[6]- ينظر: محمود أحمد نحلة، في أصول النحو، ص108.
[7]- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص8.

على كلامهم" [1] وتشير الى أنّ الفائدة من هذا القياس وهي"أن تغني المتكلّم عن سماع كل ما يقوله العرب لأنّه يستطيع أن يصوغ المضارع وأسماء الفاعلين والمصادر ونوها متّبعا قياس الكلمات على نظائرها" [2]

1-1- موقف المحدثين من قياس الأمثلة:

أ-موقف الكتابات الكتابات الوصفية:

❖ **محمد عيد في كتابه " أصول النحو العربي"**: يحاول محمد عيد ربط مفهوم القياس النحوي بقياس الأمثلة، فقد أشار محمد عيد، الى قياس الأمثلة وهو يشرح تعريف ابن الأنباري:"حمل غير المنقول..."، فيقول:"أنّ المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثم يقاس عليها غيرها"[3] ولقد أدرج في ذلك قول الأشموني" إنّما عملت (ما) و(لا) و(إن) النافيات مع عدم الإختصاص بعارض الحمل على (ليس) ".[4]

يتحدّد القياس عند محمد عيد بقياس الأمثلة، ويرى أنّ خير ما يقاس عليه كلام العرب لأنّه فصيح مطرد.

ب- **موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية:**

❖ **سعيد الأفغاني في كتابه" في أصول النحو"**: يرى سعيد الأفغاني أنّ أصحاب هذا النوع من القياس كان لهم الفضل في المحافظة على اللغة، فيقول: "هم أهل القياس أصحاب مذهب"ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، إليهم يرجع الفضل حياة اللغة، الحياة النشيطة حتى أيامنا هذه، فقد حافظوا على روحها وتعهّدوا بالغذاء فنمت وبسقت وأضاءت فروعها حضارات مختلفة."[5]

يرى سعيد الأفغاني أنّ لهذا النوع من القياس فائدة عمت اللغة العربية وذلك بإسهامه في نموها.

---

[1]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص222.

[2]- المرجع نفسه، ص223.

[3]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص68.

[4]- المرجع نفسه، ص68.

[5]- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص80.

2- قياس الأحكام:

أُصطلح على هذا النوع من القياس؛ قياس الأحكام والقياس الشكلي و القياس النحوي، وتتم عملية القياس في هذا النوع على القواعد لا على النصوص.

ولقد جاء تعريف ابن الأنباري له : "هو حمل فرع على أصل بعلة" أو "إلحاق الفرع بالأصل بجامع"[1] ومثال ذلك "اسم أسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، والفرع هو ما لم يسمّى فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع[2]، وهنا اختص الفاعل بالرفع وقياسا عليه أخذ ما لم يسم فاعله حكمه لتشابه العلة بينهما وهي الإسناد.

يقوم قياس الأحكام على أساس التشابه بين وحدتين، فيُعطى حكم إحداهما لأخرى، ويعرفه محمد عبد العزيز عبد الدايم فيقول: "هو القياس الذي يتم فيه إعطاء حكم وحدة لغوية لأخرى، ومن ذلك أن يقاس اعراب المضارع على إعراب الإسم، وهذا هو الذي أشرنا إلى أنّه يمثّل دليلا من أدلة النحو، اذ تقوم من خلاله أحكام وقواعد نحوية تنضاف الى ما يثبته مصدر السماع من أحكام وقواعد"[3]

وينقسم قياس الأحكام الى ثلاثة أقسام حسب تقسيم ابن الأنباري الى:

- **قياس العلة:** وفيه يُحمل الفرع على الأصل بعلة، نحو من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد[4]
- **قياس الشبه:** يعرّفه ابن الأنباري بأنه "يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل "[5]واستدل بمثال على ذلك: "وهو أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنّه يتخصص بعد شياعه، كما أنّ الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم"[6].

---

[1]- ابن الأنباري، لُمع الأدلة، ص93.

[2]- المصدر نفسه،ص93.

[3]- محمد عبد العزيز عبد الدايم، الإستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، دب، دط، 2008، ص108.

[4]- ينظر ابن الأنباري ، لمع الأدلة، ص105.

[5]- المصدر نفسه، ص106-107

[6]- المصدر نفسه، ص110.

- أمّا **قياس الطرد**: فهو الذي يوُجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة".وقد أشار ابن الأنباري، إلى مسألة الخلاف في كون قبوله حجة أم لا.

2-1- موقف الدارسين المحدثين من قياس الأحكام:

أ- موقف الكتابات الوصفية:

❖ **علي أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي"**: يرى علي أبو المكارم بأنّ"هذا النوع من القياس بمثابة عملية شكلية"[1] كما يساعد هذا النوع من القياس على امتداد الأحكام من بعضها الى بعض[...] بحيث يلحق النحاة ما يشاءون منها "[2]، ويرى أيضا أنّ هذا النوع من القياس لم يضف الجديد الى الدرس النحوي ونعته بالقياس الخاطئ.

ب-موقف الكتابات الناقدة:

❖ **سعيد جاسم الزبيدي في كتابه " القياس في النحو العربي"**: وقد رفض هذا النوع من القياس، فيقول:"لا نؤيد فتح باب القياس النحوي، بل ندعوا الى نخل هذا القياس وتقويمه والتخلص من كـل ما لا يفتقر إليه "[3]كما كان له تأثير على النحاة آراء النحاة بحيث ظهرت هناك وهو ما ذهب اليه

❖ **إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة"**: حيث أشار الى أنّ ما قدمه النحاة في هذا النوع من القياس"ما هو إلاّ صناعة نحوية ولا تمت للقياس اللغوي الحقيقي بصلة"[4].

---

[1]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص27.

[2]- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة،مصر، دط، 2005، ص131.

[3]- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص180.

[4]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص14-15.

المبحث الثالث: موقف الدارسين المحدثين من الاستصحاب

تمهيد:

قام النحاة بتحديد قواعد، والتي من شأنها ضبط اللغة أو الكلام العربي وبقيت تلك القواعد ثابتة فعُدّت بذلك مرجعاً يرتكزون عليه في التقيد النحوي ومن ثمّ كان الإستصحاب والذي هو أحد أدلّة النحو جانبا من إستمرارية تلك القواعد.

المطلب الأول: مفهومـــــه:

أ- لـغـــة:

جاء في لسان العرب، استصْحَب الرّجلُ، دعاه إلى الصّحبة، وكلُّ ما لاَزَم شَيئا فقد إسْتصحبَه.[1]

ب- اصطلاحا:

❖ **عنـــد الفقهـــاء:** هو "البقاء على انتفاء الأحكام الشرعية، حتى يدلّ دليل شرعي عليها".[2]

وورد له تعريف آخر: "بأنّه التمسك بدليل عقلي أو شرعي، وليس راجعا إلى عدم الدليل، بل إلى دليل ظني مع انتفاء المغير أو العلم به"[3]

ويعدّ الاستصحاب لدى الأصوليين أحد الأدلّة الفقهية المعتبرة من ضمن الأدلة الأخرى؛ الاستحسان والمصالح المرسلة...، ولما كان هناك نوع من الاتصال بين بيئة النحاة وبيئة الفقهاء؛ استمد النحاة منهم هذا الدّليل وجعلوه ضمن أدلة النحو.

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج 1، ص 519. مادة (ص،ح،ب).

[2]- الشنقيطي (محمد يحي بن محمد المختار الولاتي)، شرح نظم ورقات امام الحرمين في أصول الفقه، تحَ: محمد محفوظ بن أحمد، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2001، ص 129.

[3]- ابن قدامة، تشجير روضة الناظر، تح عماد علي جمعة، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 61.

❖ **عنـــد النحـــاة:** ويعرفه ابن الأنباري بأنه: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن في أفعال البناء وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقيا على أصل في البناء".[1]

ثم ذهب ابن الأنباري مذهب الفقهاء في اعتبار أنّ الاستصحاب من الأدلة الضعيفة إذ يقول: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو".[2] فهنا إشارة واضحة من ابن الأنباري إلى أنه دليل ضعيف يحتمل التغيير (نسبي).

لكن بالمقال وإن عد استصحاب الحال من الأدلة الضعيفة إلا أن هذا لم يمنع لجوء النحاة إليه في إثبات أحكام العديد من المسائل النحوية.

المطلب الثاني: أهميتـــه ومكانتـــه بين النحـــاة:

لقد كان للاستصحاب دورا كبيرا في تخريج الأحكام النحوية وتوجيه القواعد فيها، "فقد استدل به نحاة بصريون وكوفيون عندما لم يجدوا دليلا آخر من سماع أو قياس..." [3] فقد استدل به البصريون ورأوا أن له دوراً في المحافظة على الأصل في الكلمة. [4] و"تمسكوا بالأصل واستصحبوا الحال في مسائل أخرى كثيرة خالفوا فيها الكوفيين وردوا عليهم فيها".[5] "واستدل الكوفيون على أن الضمير في (لولاك) ونحوه مرفوع بأن قالوا: أجمعنا على أن الظاهر الذي قام هذا الضمير مقامه مرفوع، فوجب أن يكون كذلك، فالضمير بالقياس عليه والاستصحاب".[6]

---

[1]- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 46.

[2]- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 142.

[3]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص 450.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 450.

[5]-المرجع نفسه ص 451.

[6]- السيوطي، الاقتراح، ص 377.

ومن النحاة الذين استدلوا به؛ نجد ابن جني فقد عقد بابا [1] سماه باب "في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك والتحول".

أمّا ابن الأنباري فقد عده احد الأدلة المعتبرة، بحيث ضمنه من بين أدلة النحو نقل وقياس واستصحاب حال، وقد استدل به كثيرا في عرضه للمسائل النحوية في مؤلفاته، ومن ذلك ما نقله السيوطي عنه في مسألة "عدم تركيب كم بأن الأصل الإفراد والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل".[2]

ولقد أفرد له السيوطي بابا سماه "الاستصحاب" وعرض العديد من المسائل النحوية التي استدل فيها النحاة بالاستصحاب.

المطلب الثالث: نظـرة المحدثيـن للاستصحاب:

❖ تمـام حسـان:

استهلّ تمام حسان في حديثه عن الاستصحاب لنقد صنيع المؤلفين في أصول النحو الذين أبوا – عند التعرض له- بشرح المصطلح دون ذكر تفاصيله، إذ يقول: "كل ما أوجهه إليهم أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات".[3]

يرى تمام حسان أن النحاة كان هدفهم الاطراد في اللغة، ولأنهم لاحظوا أن اللغة لا تتسم بالاطراد المطلق، قاموا بتجريد أصل الوضع يشمل في ذلك الحرف، والكلمة، والجملة واصل القاعدة ليميزوا القواعد الأصلية والفرعية.[4] ويشمل الاستصحاب عند تمام حسان:

---

[1]- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 447.

[2]- السيوطي، الإقتراح، ص 374.

[3]- تمام حسان، الأصول، ص 107.

[4]- ينظر: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، المقال 16، التراث اللغوي العربي نظرة نقدية، عالم الكتب، ط1، 2006، ج1، ص 451.

أ- أصـــل الوضـــع:

1) الحـرف:

إنّ الداعي الذي جعل النحاة يذهبون إلى أصل وضع الحرف، هو الوصول إلى " تذوق الحرف"، ومن مثال ذلك: حرف النون فمخرجها الأصل أن تنطق بالشفتين لكنّ النحاة لاحظوا عدم الاطّراد في نطق حرف النون فتبيّن لهم أن مخرج الحرف يمثل الأصل فيما عدا عن ذلك فهو عدول عن الأصل. [1]

بالإضافة أيضا فقد قام النحاة بتقسيم أصوات العربية إلى أصول وفروع "ورأوا أن الأصل هو منطلق التحليل الذي تنسب إليه الفروع". [2] ومن ثم "جرّدوا لكل النونات المذكورة أصلا سموه أصل الوضع وجعلوا معيار الوصول إليه تذوق الحرف". [3]

2) الكلمـــة:

وفيه تُقسّم الكلمة بحسب الاشتقاق والجمود الى قسمين: اشتقاقية وتركيبية، وتضم الاشتقاقية: المادة (المعنى المعجمي). والصيغة (المعنى الصرفي)، وتشمل بتلك الأسماء والأفعال والأوصاف، ومن خصائصها عدم الحصر وقابلية النقص والزيادة...

أما الكلمات التركيبية فتشمل الضمائر، والموصولات، والإشارات، والظروف الجامدة، والحروف ...الخ. ومن خصائصها الجمود والبناء والرتبة والافتقار المتأصل. [4]

والكلمات المشتقة على نوعين: احدهما أصل الاشتقاق، وثانيهما أصل الصياغة؛ أما أصل الاشتقاق: فيتم بادراك علاقة القرابة بين عدة كلمات وهذه العلاقة متمثلة في الاشتراك في الحروف مثل: قتل، يقتل، مقتول ....، الاشتراك في الحروف ق- ت- ل، وبالنسبة لاشتقاق الصيغة

---

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص 451.

[2]-تمام حسان، الأصول، ص 110.

[3]-تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ، ج1، ص 451.

[4]- المرجع السابق، ص 115.

فيتمثل ذلك في مقابلة الكلمة للميزان الصرفي، ف، ع، ل. [1] "معنى هذا أن الكلمات سواء أكانت صحيحة أم معتلة فهي تعود إلى الأصل الذي وضعه لها النحاة وفائدة هذا الأصل أنه معيار اقتصادي". [2]

3) الجملـــــة:

أشار تمام حسان إلى ركني الجملة المسند والمسند إليه، الجملة الفعلية والجملة الاسمية، إذ لا تقوم الجملة إلا بهما.

ما وما عدا ذلك فهو فضلة ويضاف إلى ذلك أصل الذكر والإظهار والوصل والرتبة بين عناصر الجملة والإفادة. [3]

ثم يضيف تمام حسان إلى "أنّ شرط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتتحقق الفائدة". [4]

ب- أصـــل القاعـــــدة:

وهو الأساس الذي يُبنى عليه توجيه القاعدة "ويشمل القواعد والتعريفات كقاعدة رفع الفاعل والمبتدأ، وتقدم الفعل على الفاعل". [5]

ويرى تمام حسان أن أكبر القواعد الأصلية هي قاعدة الإفادة، ثم يليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما يتحقق به الإفادة من القرائن. [6]

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص 116.
[2]- المرجع نفسه، ص 119.
[3]-ينظر: تمام حسان، الأصول، ص 121.
[4]- المرجع نفسه، ص 122.
[5]- المرجع نفسه، ص 123.
[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص 123.

ج- العـــدول عن الأصـــل:

1) الحـرف: يقوم تذوق الحرف على أصل المخارج والصفات لكن من العرب أصحاب السليقة من عدلوا عنه ومالوا إلى مخارج أخرى. [1]

2) الكلمـــة:

والعدول عن أصل الكلمة يكون إمّا عدولا مطردا فيخضع بذلك لقاعدة تصريفية، وغير مطرد وهو ما أسماه النحاة بالشاذ. [2]

2) الجملـــة:

ويكون إما مطردا أو غير مطرد، فإذا كان مطردا سموه شاذا أو ضرورة او قليلا أو نادر أو خطأ، وكل ذلك يمكن تفسيره حسب تمام حسان "الترخص عند أمن اللبس".

وإن كان العدول مطردا فيخضع لاعتبارات:

- الفائدة أو أمن اللبس.
- الخضوع لقواعد معينة.
- الإطار العام لصناعة النحو كما يبدو من خلال قواعد التوجيه. [3]

د- الـرد إلى الأصـل: وكما يصطلح عليه أيضا تمام حسان بـ "التأويل".

1- رد الحـرف:

وكما ذكر سبقا عن الأصل في حرف النون ومخارجه، والعدول عليه إن كان فالاقتصاد في

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص 127.
[2]- المرجع نفسه، ص 128.
[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 130- 131.

جهد النطق، فقد يشق هذا الأمر على الكاتب ذلك لأنها تكتب برمز واحد، وتنطق بمخارج عدة. [1]

2- رد الكلمـــة:

يكون عن عدول مطرد، "إذا كان للمتكلم والكاتب والسامع حدس لأصول أصوات دون فروعها فإنهم بالنسبة للكلمات يعرفون الفروع دون الأصول، لأن الأصول من تجريدات النحاة". [2]

وإذا كان يمكن أن يكون العدول عن طريق الإبدال أو الإعلال أو التحويل للأصل الصحيح، ويمكن ردّ هذا العدول إلى أصله عن طريق التأويل. [3]

المطلب الرابع: موقف الدارسين المحدثين من الاستصحاب:

أ- موقف الكتابات الوصفيـــة:

❖ **خديجـة الحديثي في كتابها"الشـاهد وأصـول النحـو"**: ترى خديجة الحديثي أنه على الرغم من جعل النحاة الاستصحاب من الأدلة الضعيفة إلا أن الكثير منهم استند إليه في إثبات العديد من المسائل النحوية، سواء كانوا من نحاة البصرة أو الكوفة، النحاة المتأخرين ...، فتقول في ذلك: "ومع ضعف هذا الأصل فنحن نراه يبني كثيرا من الأحكام، ويضع العديد من القواعد معتمدا عليه، كما يرد بعض آراء النحاة، أو يضعفها أو يمنعها، مستندا في ذلك كله إليه". [4]

ب- مـوقـف الكتابات النـاقـــدة:

❖ **محمـد خيـرحلـواني في كتابه "أصـول النحـو العربـي"**: يرى محمد خير حلواني إنّ الاستصحاب وان كان من مصادر الاحتجاج إلا أنّ النحاة قد قصروا في استخدامه، والاحتجاج

[1]- ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص139..
[2]- المرجع نفسه، ص 140.
[3]- ينظر: تمام حسان، المرجع السابق ص 140-141-142.
[4]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص 464.

به فيقول: "وعلى الرغم من اعتماد النحويين هذا الدليل في مواضع كثيرة نجدهم يزرون به، ويعدّونه من الأدلّة الضعيفة، بل إنهم يجعلونهم من أضعف الأدلّة".[1]

المبحث الرابــع: موقف الدارسيـن المحدثيـن من الإجمــاع

جاءت مدرسة البصرة كرائدة للنحو العربي، ثم تفرعت عنها مدرسة الكوفة، ومعها ظهر الاختلاف في العديد من المسائل النحوية، لكن هذا لم يمنع وجود اتفاق في مسائل نحوية من جهة أخرى، فهذا الاتفاق ولّد بما يُعرف بالإجماع، والذي عدّه العلماء أصلا من أصول النحو.

المطلب الأول: مفهومـــــــه:

أ- لـغـــة:

جَمْعُ اَلْشَيْءُ عِنْدَ تَفَرِقَةٍ؛ يَجْمَعُهُ جَمعًا، وَجَمَعَهُ وَأَجمَعُهُ، فَاِجْتَمَعَ واِجْتَمَعَ مَعَهُ.[2]

ب- اصطلاحـــا:

والمراد بالإجماع هو: "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة".[3]

يعد الإجماع قديم قدم العربية؛[4] ولقد لجأ إليه العلماء في أصول النحو لما له من فائدة تعود على الدرس النحوي، ومن ذلك إجماعهم على إعراب أو تسمية مصطلحات، أو إصدار حكم في مسألة ما وهكذا.

ولما كان لظهور أصول الفقه الأسبقية على أصول النحو، كان التأثير والتأثر بينهما دافعا، لأن يقتبس النحاة من أصول الفقه، وفي هذا يرى "محمد خير حلواني" أنّ لهذا الاستدلال صلة النحو بالفقه؛ فهو مقتبس من أحد طرائق الفقهاء، واستخدمه النحاة في استنباط القواعد اللغوية.[5]

---

[1]- محمد خير حلواني أصول النحو، ص 127.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج 8، ص 53، مادة (ج،م،ع).

[3]- السيوطي، الاقتراح، ص 187.

[4]- محمد إسماعيل المشهداني، الأصول دراسة في أصول النحو، دار غيداء، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص53.

[5]- ينظر محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص 127.

المطلب الثاني: أنــواع الإجمــاع:

لقد حدد العلماء أنواع الإجماع، وتمثلت في ثلاث أنواع:

1- إجماع الرواة: ويكون باتّفاق الرواة على صيغة رواية معينة لشاهد من الشواهد، [1] تكون العرب قد نطقت بتلك الكلمة مثلا: اسم، أو جملة بصيغة معينة؛ فلا يجوز بهذا معارضتها. [2]

وقد ذكر "ابن الأنباري" في معرض رده على ما ذهب إليه الكوفيون [3] في مسألة "كما بمعنى كَيما"، بحيث "ذهب الكوفيون غلى أن كما تأتي بمعنى 'كيما' وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع بعدها." [4] وعدوه دليلا وأصلا من الأصول النحوية.

واستشهدوا بذلك بقول "عدي بن زيد العبادي". [5]

اِسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِثُهُ ❁❁ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا

"فقرر ابن الأنباري أن لا حجة في هذا البيت، لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية: كما يوما تحدثه بالرفع". [6]

2- إجمــاع العــرب: وقد تعرض لهذا النوع السيوطي في كتابه 'الاقتراح'، فيقول: "إجماع العرب حجة،... وهو أن يتكلم العربي ويسكتون عليه". [7]

[1]- ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو، ص 79.
[2]- ينظر: محمد إسماعيل المشهداني، الإجماع، ص 106.
[3]- ينظر: المرجع السابق، ص 79.
[4]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص 575.
[5]- المصدر نفسه، ص 575.
[6]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 79.
[7]- السيوطي، الاقتراح، ص193.

3- إجمـــاع النحـــاة: وهو ما ورد تعريفه عند السيوطي في كتابه 'الاقتراح': "إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة".[1]

"وقد استدلّ النحاة بإجماع نحاة هذين البلدين، لأنّ النحو في أول نشأته اقتصر على هذين المصدرين، فإذا اجتمع نحاتهما على حكم ماضي ذلك العصر أعتبر حجة لمن بعدهم". [2]

ذهب كثير من النحاة إلى أن هذا النوع حجة، من مثل السيوطي، المبرّد، المازني...، ومن المسائل التي تم الإجماع فيها بين نحاة البصرة والكوفة هي ما ذكره ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف منها:

1) في مسألة إعراب الأسماء الستة؛ نقل عنهم قولهم اجمعنا على أن هذه الحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك: هذا أب لك ومررت بأب لك، وما أشبه ذلك.

2) في مسألة رافع المبتدأ ورافع الخبر، ذهبوا إلى أن العوامل في محل الإجماع، إنما هي أمارات ودلالات.

3) في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ نقل عنهم قولهم: جاز الإجماع ضرب غلامه زيد "إذا جعلت زيدا فاعلا، وغلامه مفعولا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ...". [3]

** ويُقسّم الإجماع من حيث طريقة الموافقة إلى إجماع سكوتي، وإجماع صريح.

- **الإجماع الصريح**: "ويكون باتفاق المجتهدين بقول يسمع من كل منهم، أو بفعل يشاهد منه في عصر واحد، لا يختلف منهم أحد".[4] وقد تم الاتفاق على حجيته، "فإذا ثبت الإجماع الصريح وجب العمل بمقتضاه، ولا تجوز مخالفته"[5]

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص 187.
[2]- محمد إسماعيل المشهداني، ص 110.
[3]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو، ص 82.
[4]- المرجع نفسه، ص 79.
[5]- محمد إسماعيل المشهداني، المرجع السابق، ص 127.

- **الإجماع السكوتي**: "ويكون بصدور قول أو فعل عن بعض المجتهدين، يعلم به سائرهم فيسكتون لا يعلنون الموافقة، ولا يذيعون مخالفة".[1]

وقد أُخْتُلِفَ في حجيته بين القبول والرفض، ومتوسط إذا كان المصرحون أكثر من الساكتين.[2]

المطلب الثالث: الإجماع عند النحاة:

وتناول "ابن جني" هذه المسألة، وقدّم في ذلك تفريقًا بين الإجماع في اللغة، والإجماع في الفقه، فيرى: "أن الأول غير ملزم للمخالف، ويرى الثاني ملزما، وعلة ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال:« أمتي لا تجتمع على ضلالة.»، وهذا يتعلق بأمور الدين، ولم يأت مثله في أمور اللغة".[3]

وقد كان سيبويه من الأوائل الذين استخدموا الإجماع في الدرس النحوي، فقد ذكر الإجماع في كتابه:"وصرّح به – سواءا كان إجماع العرب أم إجماع النحويين، وعبر عنه بعبارات مختلفة منها لفظ أجمع أو مجمعون أو نحوهما، ومنهما تعبيره كل العرب، أو كل النحاة أو نحوهما".[4]

وقد عدّه النحاة حجة في ذلك، بحيث اعتمدوا الاحتجاج في العديد من القضايا اللغوية والنحوية، فيقول عنه ابن جني: "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجة، إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه".[5]

تحدث ابن جني على حجية الإجماع، وقدّم استثناءا في ذلك بأنّه قد "أباح الخروج على الإجماع شرط أن لا يكون مخالفا المنصوص، ولا المقيس على المنصوص".[6] وختم ذلك.

---

[1]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 79.

[2]- ينظر:المرجع نفسه، ص 79.

[3]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، 127-128.

[4]- خديجة الحديثي، الشاهد واصول النحو، ص 441.

[5]- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 189.

[6]- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 88.

واستدلّ ابن جني على حجية الإجماع بأنّه "يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين، وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها؛ فأحدهما يُحْتَج به عليه أن يقال له هذا أجازه سيبويه، وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر على خلافه".[1]

وهنا فقد جعل المتأخرون "الإجماع في اللغة من الأصول المعتبرة، ولم يجيزوا الخروج عليه، فقد قال ابن الخشاب: "مخالفة المتقدمين لا تجوز". وقال أبو البقاء العكبري: "وخلاف الإجماع مردود".[2]

أمّا ابن الأنباري فهو لا يعد الإجماع دليلا من أدلة النحو، فأدله النحو عنده هي: السماع، والقياس والاستصحاب، لكنّه استشهد به خلال عرضه للمسائل النحوية، من ذلك في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، وفي هذا تقول خديجة الحديثي: "أما الذين منعوا مخالفة الإجماع فيمثلهم أبو البركات ابن الأنباري الذي استدلّ بالإجماع كثيرا في الرد على النحاة الذين تفردوا بآراء بنوا عليها أحكاما مخالفة لما اجمع عليه النحاة".[3]

المطلب الرابع: موقف المحدثين من الإحتجاج به:

أ- موقف الكتابات الوصفية:

❖ **محمود أحمد نحلة في كتابه "أصول النحو"**: يرى محمود أحمد نحلة أنه كان هناك نوع من الاضطراب في احتجاج النحاة بالإجماع، وقدم تساؤلا هو: إذا كان الإجماع أصلا معتدا به، فهل يجوز مخالفته ويُباح الخروج عليه؟

وأجاب عن ذلك بأن أغلب النحاة يرون أن ذلك غير جائز، فرفضوا العديد من أحكام النحاة لمخالفتها للإجماع.

ويضيف محمود أحمد نحلة أنه وإن كان النحاة قد عدّوا الإجماع مصدرا أساسيا، إلّا أنه نسبي عن البعض الآخر، فيرى أن ابن جني أباح لنفسه مخالفة الإجماع الواقع فيه منذ بدئ العلم بالعربية

[1]- السيوطي، الاقتراح، ص 189.

[2]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص128.

[3]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص 438.

إلى وقته في تخريجه. [1] وإن كان ابن جني قد أباح الخروج على الإجماع "بشرط أن لا يكون مخالفا المنصوص ولا المقيس على المنصوص".[2]

ب- موقف الكتابات الناقدة:

❖ **محمد خير حلواني في كتابه "أصول النحو العربي"**: يرى محمد خير حلواني أن هذا النوع من الأدلة يعد من المصادر الضعيفة، كما نقد حلواني صنيع القدماء في عدم الاستشهاد به كثيرا، بحيث قام حضوره في الاستشهاد على قلة، فيقول: "ويبقى هذا الاستدلال – على الرغم من تمسك المتأخرين من الأصول الضعيفة، والنحاة أنفسهم خرجوا عليه غير مرة، ولاسيما ابن مالك".[3]

ج- موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية:

❖ **خديجة الحديثي في كتابها "الشاهد وأصول النحو"**: قدّمت خديجة الحديثي تعريفًا للإجماع، فتقول فيه: "هو اتّفاق العرب أو النحاة على أمر من الأمور أو على صورة من صور التعبير".[4]

وهنا ركّزت خديجة الحديثي على إجماع العرب والنحاة؛ وترى أن الإجماع في النحو جاء متأثرا بنظيره في الفقه، "وقد استدلّ به النحاة في مواضع كثيرة، سواء في إثبات الحكم النحوي، أو في الرد على مخالفيهم في الآراء النحوية".[5]

وتضيف في ذلك أيضا أنّ موقف الكوفيين من الإجماع لا يختلف عن موقف البصريين، فقد اعتمدوا عليه في إثبات بعض الأحكام النحوية.[6]

---

[1]- محمود أحمد نحلة، أصول النحو، ص 87.

[2]- المرجع نفسه، ص 88.

[3]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص 128.

[4]- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص 126.

[5]- المرجع نفسه، ص 433.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص 434.

الفصل الثانـي:

أصول التفكير النحوي

المبحث الأول : موقف الدارسين المحدثين من العامل

المبحث الثاني : موقف الدارسين المحدثين من العلة و التعليل

المطلب الأول: موقف الدارسين المحدثين من العامل

لقد اهتم النحاة الأوائل بفكرة العامل، فلقد كانت من بين أكثر المسائل ارتباطا بالدرس النحوي لكونها متعلقة بالعلامة الإعرابية، و مع استقطاب هذه النظرية لعديد من النحاة ظهرت معهم آراء متعددة، محاولة في ذلك تفسير الحركة الإعرابية وفقها، لكن و بالمقابل و إن عرفت هذه النظرية هذا الاهتمام، عرفت نقدًا و رفضًا من جهات أخرى.

المبحث الأول: مفهوم العامل

أ- لغة: جاء في لسان العرب أنَّ العامل من المصدر: "العملُ" و هو "المهنَة و الفعل و الجمعُ الأعمال"[1].

ب- اصطلاحا: العامل في اصطلاح النحويين هو: "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورا نحو: جاء زيدٌ – رأيت زيدًا – مررت بزيد" [2].

لقد ارتبطت نظرية العامل ارتباطا وثيقا بالإعراب، و أخذت تبحث عن الموجد للحركة الإعرابية، و بهذا اتسمت هذه النظرية، نظرية عقلية بحتة ذلك لأن النحو كله عقل من نقل. [3]

و من ثم كان العامل هو الموجد المنشئ لشيئين هما:

- الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.
- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية، و هذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف". [4]

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص47، مادة (ع ،م ،ل).

[2]- عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية المائة في أصول علم العربية، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، د ت، ص73.

[3]-ينظر: التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الرويبة ، الجزائر، دط، 2008، ص271.

[4]- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، أربد ،الأردن، ط2، 2006، ص 47.

المطلب الثاني: أنواع العامل

و فيها استقرّ النحاة على أنَّ العوامل نوعان لفظية ومعنوية وهي كما تحدَّث عنها الجرجاني في كتابه العوامل المائة، فاللفظية تشمل: السماعية و القياسية:

فالسماعية: منها ما سمعت عن العرب و لا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، و الحروف المشبهة بالفعل مثلا: فإنَّ الباء وأخواتها تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها، و كذلك، إنَّ وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها وتقول إنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

القياسية: "ما سُمعت عن العرب و يقاس عليها غيرها، كجر المضاف للمضاف إليه في (غلام زيد) فإنَّه قاعدة كلية مطردة، فيقاس عليها ثوب، بكر، ودار عمرو"[1].

المعنوية: و هي عاملان:

- العامل في المبتدأ أو الخبر: وتشمل العامل في رفع المبتدأ و الخبر.
- أما الثاني فهو العامل في رفع الفعل المضارع وهو تعريته عن النواصب و الجوازم، و قد اختلف فيه نحاة البصرة و الكوفة فذهب البصريون إلى أنَّه مرفوع لوقوعه موقع الاسم وذهب الكوفيون على لسان الكسائي إلى أنَّه مرفوع بحروف المضارعة [2].

المطلب الثالث: نظرة النحاة إلى العامل:

اهتم النحاة بنظرية العامل و من ذلك إفرادهم لها بالعديد من المؤلفات منها كتاب "العوامل" لابن معطي الزواوي الجزائري، "العوامل في النحو" لأبي علي حسن (ت377هـ) --"العوامل المائة" لعبد القاهر الجرجاني(471هـ) — "العوامل في النحو" لعلي بن فضال المجاشعي القيرواني (479هـ) – المصباح في النحو للإمام ناصر الدين بن عبد الله به عبد السيد المطرزي النحوي (610هـ) [3] .

[1]- عبد القادر الجرجاني، العوامل المائة النحوية، ص 85.

[2]-ينظر: المصدر نفسه، ص317،318.

[3]- ينظر التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، ص272-273.

انقسم العامل بين النحويين، فهناك من يراه في الكلمات وهناك من يراه في المعاني، فذهب العديد منهم إلى أنَّ العامل من الكلمات ؛فهي التي لها القدرة على التأثير في الكلمات الأخرى فتحدث بذلك الرفع أو النصب أو الجزم، بينما يرى آخرون أنَّ العامل هو المعاني فهي أيضا لها القدرة على إيجاد الحركة الإعرابية، مثل الابتداء الذي يرفع المبتدأ [1] و هناك من يرد العامل إلى مؤثرات خارجية أخرى.

و من النحاة الذين ذكروا هذه النظرية نجد ابن جني:

❖ **ابن جني:**

لقد اعتمد ابن جني على نظرية العامل و كان هذا جليًا من خلال استناده إليها في تفسيره للعديد من الحركات الإعرابية [2] و العامل عند ابن جني لفظي و معنوي و في ذلك يقول " ألا تراك إذا قلت ضرب سعيدٌ جعفرًا فإنَّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا، و هل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد و الراء و الباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، و الصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل... وإنما قال النحويين، عامل لفظي، أو عامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه" [3]

يذهب ابن جني إلى أنَّ العامل هو المتكلم نفسه، فهو الذي يقوم بعمل الرفع و النصب و الجزم فيشير من خلال هذا النص إلى أنَّ الكلمة ليست هي المؤثـــر أي ليست هي العامـــل فهي مجـــرد أصوات، و إنَّما الذي يقوم بالعمل هو المتكلم.

يعد ابن جني من النحاة المؤيدين لهذه النظرية بحيث أنه "وافق سائر النحاة في عموم النظرية غير أنه ذكر أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب ويجر فهو القوة الفاعلة والمظهرة للحركات" [4]

ومن النحاة من دعا إلى إعادة النظر في التأصيل للنحو وفق العامل نجد ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)

[1]- ينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص49

[2]- ينظر: فاضل صالح السامرائي، ابن جني النحوي ص63.

[3]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص109.

[4]- فاضل صالح السامرائي، المرجع السابق، ص204.

ابن مضاء القرطبي:

يعد ابن مضاء القرطبي من الذين دعوا إلى إلغاء نظرية العامل، فيقول أن السبب في تأليفه للكتاب "الرد على النحاة": "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه" [1]

وهذه إشارة من ابن مضاء القرطبي لإلغاء هذه النظرية ويضيف قائلا "ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم ... فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد" [2] ويميل ابن مضاء القرطبي إلى المذهب الظاهري، فيرى أن العامل ليس الألفاظ ولا المعاني فيقول في ذلك" أما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنتسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، لا يقول به أحد العقلاء" [3] ويرى ابن مضاء القرطبي أن العامل هو المتكلم، فهو بهذا يوافق ما ذهب إليه ابن جني في نسب العمل للمتكلم.

وقد ناقش ابن مضاء آراء العديد من النحاة المؤيدين لنظرية العامل كابن جني وسيبويه فأيّد وجهات نظر بعضهم ورفض أخرى، لكن دعوته لإلغاء العامل "لم تلق تأييدا إلا عند أصحاب التيسير المعاصرين" [4]، وبهذا يتضح من خلال رأي ابن مضاء القرطبي بأن العوامل النحوية بألفاظها ومعانيها ليست عاملة لأنها لا تعمل بإرادة ولا بطبع[5] ويرى محمد عيد أن ابن مضاء أنه وإن كان قد عارض النحاة في فكرة العامل إلّا أنه جعل من رأيه نهجا فكريا التزمه في كل ما عرض له من قضايا النحو من ذلك حديثه عن العامل

[1]- القرطبي، (ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان اللخمي)، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1979، ص69.

[2]- المصدر نفسه، ص69

[3]- المصدر نفسه، ص 69-70.

[4]- حسن منديل حسن العكيلي، أثر الموروث النحوي في مقترحات التيسير النحوي المعاصر، عالم الكتب الحديث، اربد، لبنان،ط1، 2012ص29.

[5]- ينظر: المصدر السابق، ص70.

المطلب الرابع: موقف المحدثين من نظرية العامل:

إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو":

تأثر برأي ابن مضاء القرطبي في فكرة إلغاء العامل، فلقد دعا إبراهيم مصطفى لإلغاء العامل من خلال كتابه "إحياء النحو"، ففي اعتباره أن نظرية العامل لا تمت إلى اللغة العربية بصلة وإنما زادت النحو تعقيدا، فهذه النظرية فتحت باب الخلاف بين النحاة، فالنحاة إذا لم يجدوا العامل انصرفوا للبحث عن التقديرات وهذا يفتح باب الاختلاف بينهم فيقول "بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا" [1] وهذا يبيّن أن النحاة لم يصنعوا نظرية العامل على أصل صحيح فهي لم تف بكل حاجاتهم في الإعراب[2].

ويعيب إبراهيم مصطفى على النحاة أنهم "جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره ولم يروا في علاماته إشارة إلى المعنى" [3] فهنا كان تركيز، النحاة على الحركة الإعرابية وأهملوا بذلك المعنى.

- **تمام حسان في كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية":**

وقف تمام حسان تجاه نظرية العامل موقف الرفض، بحيث ذهب إلى القول بأنه "لا عامل"، ويرى أن التعليل في دراسة اللغة كان مسؤولا في خلق نظرية العامل"[4] وهو ما أدى إلى ظهور الاختلافات بين النحاة، واختلاف النحاة في العلة دليل على خطأ منهجهم[5] وهنا يتفق تمام حسان مع ابن مضاء القرطبي في رفضه لنظرية العامل.

ولقد رأى تمام حسان أن النحاة قد اختلفوا في العامل فهناك من يراه.[6]

- لفظا في الجملة أو معنى من المعاني النحوية.
- المتكلم.

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة-مصر، دط،2003، ص35.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص40.

[3]- المرجع نفسه، ص41.

[4]- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة –مصر، ط4، 2000، ص55.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص55

[6]- المرجع نفسه، 56.

- الله سبحانه وتعالى.

ليستخلص بعدها رأيه بالقول بأنه "لا عامل"، ويرى أن الحركة الإعرابية هي ناتجة عن الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص[1] "فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن الصرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب منطقي واضح وكان من الجائز جدّا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، لو أن المصادقة الصرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"[2]، ولقد ذهب تمام حسان لوضع البديل للعامل، فيرى أن العلامة الإعرابية ناتجة عن فكرة تضافر القرائن، والقرائن عنده نوعان قرائن لفضية وقرائن معنوية وهي ما اصطلح عليها أيضا بقرائن التعليق.

❖ خليل عمايرة في كتابه" العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه":

لقد نظر خليل عمايرة بنظرة مختلفة، فيرى أن الحركة الإعرابية تكون اقتضاءً لقياس لغوي جاء عن العرب الأول، وقد رصد له النحاة أبوابا نحوية، فأعطوا لكل باب نحوي حالة إعرابية ولها حركة معنية، وقد تتغير الحركة الإعرابية اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل كالزيادة أو الحركة التي تنقل معنى الجملة.[3] ويضيف خليل عمايرة أن الحركة الإعرابية لا تقوم بأثر عامل البتة بل هي اقتضاء إما لكلمة أو لحرف جاء زيادة على الجملة التوليدية كما في المبتدأ بعد (أن)، أو الخبر بعد كان أو الفاعل بعد أفعال الشروع والمقاربة والرجاء في مثل: أخذ علي الدرس، حيث اقتضى تقدم الفاعل على الفعل للأهمية، وليس لأنه كان مبتدأ فتحول إلى اسم آخر، أو هي حركة اقتضاء لمعنى جديد[4]، ويشير هنا خليل عمايرة إلى ضرورة التركيز على المعنى الذي كان قد أغفله النحاة.

❖ مهدي المخزومي في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه":

قام مهدي المخزومي بنقد القدماء في نظرية العامل فيقول في مقدمة كتابه "النحو العربي نقد وتوجيه" "حاولت أن أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه وأن أسلب العامل

[1]- ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص57.

[2]-ينظر: المرجع نفسه، ص57.

[3]- خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، ص93.

[4]- المرجع نفسه، ص95.

النحوي قدرته على العمل"[1] وأنه كان النحاة قد تشبّثوا به بإصرارهم عليه فقد وقفوا في مشكلات كبيرة".[2]

ويرى مهدي المخزومي أنه إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما كان يبنى عليه من تقديرات محتملة لم تكن لتكون لولا التمسك بها، فهنا يرى مهدي المخزومي بضرورة التخلص من العامل.

المبحث الثاني: موقف الدارسين المحدثين من العلة والتعليل

ظهرت العلة مع نشأة الإنسان لكونها سبيلا لمعرفة الحقيقة، وتفسير الظواهر، ومن ثم كان الغرض ذاته عند علماء العربية، فقد ظهرت العلة في بيئة النحاة فاعتمدوها لتفسير العديد من الظواهر والمسائل النحوية.

المطلب الأول: مفهوم العلة

أ- **لغة:** لقد وردت عدة معاني لغوية للعلة، من بينها ما جاء في لسان العرب "العلة المرض وعلّ يعله واعتل أي مرض فهو عليل والعلة أيضا الحدث يشغل صاحبه عن حاجته"[3]

ب- **اصطلاحا:** لقد سبق الحديث عن العلة كركن من أركان القياس "وهي الجامعة بين المقيس والمقيس عليه سواء كانت علاقة تماثل أو اطراد أو تضاد، فتسوغ إعطاء المقيس حكم المقيس عليه".[4]

وقدم محمد خير حلواني مفهوما للعلة فيقول: "يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف"[5] وهنا يتحدد مفهوم العلة في كونها الجامع من الأصل والفرع فيها يتحقق الحكم، لأن محمد حيز حلواني أراد تقريب مفهوم العلة بالتعليل.

---

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص16.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص16.

[3]- ابن منظور، لسان العرب،ج11، ص.471.مادة (ع،ل،ل).

[4]- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، عمان- الأردن ، ط1، 2007، ص123.

[5]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص108

المطلب الثاني: مفهوم التعليل:

يأتي لتقديم توضيح وشرح لسبب حدوث ظاهرة ما من ذلك "بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية .. أو ذكر سبب تسمية بعض الظواهر والقضايا اللغوية بمصطلحات معينة"[1] ومن هنا يظهر أن هناك فرقا بين العلة والتعليل، فالتعليل أشمل من العلة، إذ إن العلة هي جزء من التعليل والتعليم أعم.

المطلب الثالث: نشأة العلة

يعود ظهور العلة إلى زمن النحاة الأوائل كأبو الأسود الدؤلي باعتباره من المؤسسين الأوائل للنحو، ومع تطور الدرس النحوي وتوسعه تجلى التأسيس الفعلي للعلة والتعليل مع عبد الله بن إسحاق الحضرمي وهذا ما أظهرته جهوده ودراساته في العلل فهو "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل"[2]ومن أمثلته تعليله: حين ذكر الفرزدق:

وعضّ زمان يا بن مروان لم يدع ******* من المال مسحتا أو مجلّفُ.

فعاب الحضرمي على الفرزدق قوله "مجلّف" فالأصح عنده أن تنصب "مجلّفا".[3]

"وعلى ضوء ما رسمه ابن أبي إسحاق الحضرمي سار أئمة النحو واللغة يضعون قواعدهم، ويلتمسون مناهجهم"[4] ليستقر بعدها مصطلح العلة مع الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه من خلال جهودهما في النحو كما أنه قد تم في عصرهما الإلمام بأبواب النحو حتى نجد قواعد النحو قد وضعت وتأصلت وبنيت عللها فرسخت في الأذهان،[5] وقد سار على نهجها العديد من النحاة يبحثون ويتدارسون العلة والتعليل وكان هذا واضحا من خلال مؤلفاتهم فيها.

وهناك من الباحثين من يرى أن الذي زاد من نمو العلة النحوية ورسوخها ما هيأته لها العلوم الأخرى كعلم الفقه والكلام، وهنا يجرنا الحديث إلى علاقة العلة النحوية بالعلة الفقهية، فيقول محمد خير حلواني: "أما صلتها بالعلة الفقهية فتتضح لك فيما كانت تسلكه من مسالك الاستنتاج، وفيما كانت

---

[1]- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي ، ص123.

[2]- شرف الدين الراجحي، في اللغة عند الكوفيين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2007، ص65.

[3]- وليد عاطف الأنصاري، نظريات العامل في النحو العربي، ص28 نقلا عن نزهة الألباء، ص27.

[4]- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة تحار يونس، بنغازي، ط1، 1999، ص64.

[5]- ينظر:المرجع نفسه، ص73.

تقيسه من أساليب ومن ذلك أن النحاة تحدثوا عن تجاذب العلتين للظاهرة اللغوية وتحدثوا عن تعليل الحكم الواحد بعلتين اثنتين والعملان كلاهما مستمدان من الدراسة الفقهية"[1] وهنا يشير محمد خير الحلواني من الذي ساعد في تأسيس العلة وتوسيع الدرس فيها هو علم أصول الفقه بحيث اقتبس منه النحاة لتطبيقه على العلة في الدرس النحوي.

المطلب الرابع: مكانة العلة والتعليل

يمثل التعليل جانبا مهما في النحو، لكونه يبحث في الظواهر النحوية فيفسرها ويوضحها، كما مكن للنحاة من تخريج العديد من المسائل النحوية، فهو بذلك يمثل عنصرا أساسيا عندهم حتى إنّه "عُرف النحاة الأوائل بأنّهم معللون"[2] "فقد كان للعلماء تاريخ عريقا وباع في دراسة علل النحو على يد الخليل بن أحمد والأخفش والمبرد(285هـ) والزجاجي(337هـ) [...] وغيرهم" [3] وهذا ما تشهد به لهم مؤلفاتهم فيه، فقد تسابق النحاة في البحث والتأليف في العلل فألفوا في ذلك كتبا شتى منها: كتاب "العلل في النحو لقطرب محمد بن المستنير (206هـ) وألف المازني (248هـ) كتاب "علل النحو"ن بالإضافة إلى كتاب "المختار في علل النحو" لابن كيسان (299هـ) ثم ألف الزجاجي (330هـ) كتاب "الإيضاح في علل النحو" وقد ألف أيضا أبو الحسن بن الوراق (381هـ) كتاب "علل النحو"[4] وهذه المؤلفات تعكس جانب الاهتمام الذي أولاه النحاة للعلة والتعليل.

المطلب الخامس: تقسيم النحاة للعلل:

لقد اختلف النحاة في تقسيمهم للعلل فمنهم من يرى أن العلة واحدة وهناك من يقسم العلل إلى قسمين وهناك من يراها ثلاثة أقسام:

[1]- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص111

[2]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص80.

[3]- الوراق، (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص178.

[4]- ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص263-265.

1- تقسيم ابن السراج:

العلة عند ابن السراج قسمان: "علة" و"علة العلة" فقال: اعتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب أخر يسمي "علة العلة"، مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا"[1]

2- تقسيم أبو القاسم الزجاجي:

وقد نقل السيوطي في كتابه الاقتراح تقسيم الزجاجي للعلل إذ يقول: علل النحو على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[2] "فأما التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب: لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمهنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب، عرفنا اسم فاعل أما العلة القياسية: فأن يقال لمن قال نصبت زيدا ب (إن) في قوله إن (زيدا قائم) ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته"[3]

"أما العلة الجدلية النظرية: فكل ما يقل به في باب (إنّ) بعد هذا مثل أن يقال فمن جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها: أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهملة" [4]

3- تقسيم ابن جني:

والعلة عند ابن جني "واحدة"، ويرى ابن جني "أن علة العلة عند ابن السراج والعلة الجدلية عند الزجاجي إنما هي شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى " [5]

---

[1]- علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية، دار الزهراء، الرياض، ط1، 2012، ص97، نقلا عن الأصول لابن السراج.

[2]- السيوطي، الاقتراح، ص304.

[3]- المصدر نفسه، ص305.

[4]- المصدر نفسه، ص306.

[5]- علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية، ص98.

المطلب السادس: موقف ابن مضاء القرطبي من التعليل

دعا ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة" إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ويرى أنه من الممكن الاستغناء عنها.

ويعلل ذلك ابن مضاء القرطبي بمثال يقول فيه: "لو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة فأعطى الأثقل –الذي هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف –الذي هو النصب –للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم" [1]

يرى ابن مضاء القرطبي وفي محاولة منه لتسير النحو أنه لا بد من معرفة العلل الأساسية وهي العلل الأول لا الثواني والثوالث فهي تزيد النحو تعقيدا، ومن هنا قسم ابن مضاء القرطبي العلل إلى قسمين: علل أول وعلل ثواني وعلل ثوالث وقدم الفرق بينهما وهو "أن العلل الأول بمعرفتها تحصل المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستعفى عنها في ذلك" [2] وقد استخلص عيد رأي ابن مضاء القرطبي تجاه العلل وهو أن العلل الأول المقبولة عنده وهي التي بمعرفتها تحصل المعرفة بنطق العرب المدرك بالنظر، فهي لخدمة النص اللغوي لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه أما العلل الثواني والثوالث فيجب أن إسقاطهما من النحو لأمرين:

الأول: أنّه لا حاجة لكلام العرب إليها، والثاني أن هذه العلل ترد لأمور لا شأن لها باللغة، فهي إما تقطع تطلع الوسائل أو ليس لضرورة ذهنية مفتعلة ... ورأيه في التعليل باختصار أن ما يفسر النطق مقبول وما لا علاقة له بالنطق مرفوض. [3]

[1]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص127.

[2]- المصدر نفسه، ص128.

[3]- ينظر محمد عيد، أصول النحو العربي، ص135.

المطلب السابع: موقف المحدثين من التعليل

جاءت آراء المحدثين لتنظر لصنيع القدماء في ما يخص اعتمادهم على العلة والتعليل في الدرس اللغوي، فكانت ردود الفعل عندهم متباينة بمؤيد لهما ومعارض.

❖ **إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو":**

لقد تأثر إبراهيم مصطفى برأي ابن مضاء، حيث كان موقفه رافضا لنظرية العامل، وعلى ضوئها سار نقده للعلل النحوية والتعليل بحيث صنيع النحاة القدماء لتشبتهم بالعامل والعلة، فيرى أن فتنة النحاة بالعامل وعلل النحو جعلتهم يخرجون عن غاية النحو أو الدرس النحوي، فيقول "إنّ النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعنى الكلام في أوضاعه المختلقة" [1]

❖ **محمد عيد في كتابه "أصول النحو العربي":**

وتأثّر هو الآخر برأي ابن مضاء القرطبي، فهو يرى أنه وإن كان النحاة قد أصابوا في استخدامهم للعلل إلّا أنهم قد بالغوا في كثرة التعليلات فيقول في ذلك: " لقد كان من أثر هذه الصنعة تلك المعارك التي تطحن نفسها في العلة دون أن تفيد منها اللغة شيئا، ومن حق ابن مضاء أن يفض هذه، المعارك المتعلقة بحكمه عليها بالإبعاد والعزل من النحو "لأنها لا تفيد نطقا" وكل ما لا يفيد نطقا في رأيه يجب أن يسقط من النحو" [2]

❖ **فؤاد حنا ترزي في كتابه "في أصول اللغة والنحو":**

يرى فؤاد حنا ترزي أنّ العلل النحوية قد تأثرت بعلوم أخرى وهي الفلسفة اليونانية وعلم الكلام وعلم الفقه، ويضيف أن النحاة قد تأثروا بفلسفة التعليل وهو ما أوقعهم في الانغماس في كثرة التأويلات والتقديرات ويرى "أنّ هذا الانغماس صرفهم عن المبادئ الأساسية لعلهم ونقلهم من المنهج التقريري لدراسة اللغة، وهو المنهج الذي يقره علم اللغة الحديث إلى المنهج الفلسفي الذي يقوم على الفروض، والذي لا جدوى منه في تعلم اللغة وحالاتها الإعرابية" [3] وهنا يشير فؤاد حنا ترزي إلى خلفيات هذا

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص37.

[2]- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص151.

[3]-فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص138.

الاتصال بالعلوم الأخرى فقد شكل نوعا من التعقيد والغموض في الدرس النحوي وكان ذلك تمثلا في طبيعة استخدامهم للعلل.

❖ **عبده الراجحي في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث":**

يرى عبده الراجحي أن التعليل يمثل عنصرا أساسا في الدرس النحوي عند النحاة الأوائل خاصة عند الخليل وسيويه، فقد استعانوا به في شرح وتخريج العديد من المسائل النحوية، ويرى الراجحي أن التعليل عند النحاة يقوم على الجمع بين التعليل بالمعنى والتعليل بقوانين التراكيب إلى التعليل بكثرة الاستعمال والتعليل النحوي حسب رأي الراجحي جاء متأثرا أو متأصلا بالتعليل الأرسطي ومتأثرا أيضا بالتعليل الكلامي [1] والفقهي وهذا كان من الدوافع التي جعلت النحاة يهتمون به "ويقصدون إلى التأليف في العلل النحوية " [2] وهذا يظهر جانب التوسع فيه.

❖ **وليد عاطف الأنصاري في كتابه "نظرية العامل في النحو العربي":**

يقف وليد عاطف الأنصاري من خلال عرضه لقضايا العامل والعلة عند القدماء موقفا وسطا فيقول في صنيعهم في التعليل: "أن الغلو والإسراف في العلل النحوية، وإضفاء الطابع الفلسفي عليها ما هو إلا ضرب من الترف العقلي عند النحويين القدامى، فبعد أن تمكنوا من استنباط القواعد النحوية وفهمها لم يرضى عقلهم المتخلف أن يقف عند هذا الحد وأن يبقى حبيسا في هذه القواعد، فأطلقوا للعقل العنان بحثا في ما وراء هذه القواعد" [3] ويضيف قائلا: "والعلل النحوية وإن لبس بعضها ثوبا فلسفيا، فستظل شاهدا على خصوبة العقل العربي، يتعمق فيها المتخصصون الذين تروقهم فلسفة النحو العربي" [4]

❖ ويرى وليد عاطف الأنصاري أن غرض النحاة في التوسع في العلل كان لتطوير المفاهيم في الدرس النحوي وكشف ما يتضمنه علم النحو لفهمه.

[1]-ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص83.

[2]-ينظر:المرجع نفسه، 83.

[3]-وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص36.

[4]- المرجع نفسه، ص36.

خاتمة

خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

-انقسمت كتابات المحدثين حسب دراساتهم إلى: كتابات وصفية حاول من خلالها الدارسون المحدثون عرض ووصف أدلّة النحو العربي، وكتابات ناقدة نقد من خلالها بعض الدارسين المحدثين بعض المسائل من أصول النحو العربي، وكتابات تمجيدية تأصيلية أشادت من خلالها بصنيع النحاة القدامى في هذا العلم.

- أما موقف الدارسين المحدثين من السماع فتعدّدت، ففيما يخص القراءات القرآنية والحديث، فكما عرف الاحتجاج بهما اختلافا بين النحاة عرف أيضا اختلافا بين المحدثين، فجاءت بعض المواقف ناقدة لصنيع النحاة، وذلك لانصرافهم عن الاستشهاد بالقرآن والحديث الشريف وهناك مواقف أخرى رأت أنّ هذا الانصراف مردّه قدسيّة هذين النّصين. في حين كان استشهادهم بكلام العرب على كثرة.

و عرفت أيضا مسألة الاحتجاج بكلام العرب انقسام الدارسين المحدثين بين مؤيد ومعارض للتحديد المكاني والزماني الذي قام به النحاة.

- أما موقفهم من القياس بنوعيه فكان :

بالنسبة لقياس الأمثلة فنظر إليه الدارسون المحدثون بنظرة القبول ومنهم من أشاد به ؛ فهم يرون أنّ له الفضل في المحافظة على اللغة وهذا على حدّ تعبير أحد الباحثين.

وبالنسبة لقياس الأحكام فتجلّى موقفهم منه بين القبول والرفض فهناك من رأى أنّه يساعد على تخريج الأحكام، وهناك من رفضه ورأى أنّه لايمتُّ للقياس اللغوي بصلة.

- وفيما يخص الاستصحاب فقد عرف اهتمام أحد الدارسين به وهو تمام حسان فظهر رأيه ناقدا لصنيع النحاة فيه، فأعاد النظر فيه وذلك من خلال تقديمه عرضا تفصيليا يشرح فيه قواعد الاستصحاب ، وهناك من الدارسين من رأى في النحاة تقصيرا منهم في استخدامه .

– تعدّدت آراؤهم في مسألة الاحتجاج بالإجماع وهو الذي وإن عُدّ من الأدلة الضعيفة إلاّ أنّ هناك من الدارسين من رأى أنّ له دورا مهما في تحديد الأحكام النحوية.

– ومن الدارسين المحدثين من رأى أنّ الاحتجاج بالاستصحاب والإجماع جاء على قلة عند النحاة.

– وجاءت كتابات أخرى لتنظر في بعض الأصول المتفرّعة عن النحو من ذلك العامل والعلة والتعليل ، وفيه ظهرت بعض الكتابات الناقدة لنظرية العامل – متأثرة في ذلك بآراء ابن مضاء القرطبي– كإبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"،وفي المقابل ظهرت آراء أخرى تشيد بهذه النظرية.

– أما بالنسبة للعلّة والتعليل، فظهرت بعض المواقف متأثرة بما جاء به ابن مضاء القرطبي، بحيث ترى أنّ النحاة قد بالغوا في هذه النظرية، ومواقف تشيد بهذه النظرية وترى فيها سبيلا لتخريج العديد من المسائل النحوية.

وبهذا قدّمت هذه الدراسة في هذا البحث عرضا وتحليلا لمواقف الدارسين المحدثين من أدلة النحو العربي من خلال كتاباتهم.

مكتبة البحث

* المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم

1- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، 2003.

2- أشرف محمد حافظ، الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد،ت577ه):

3- لُمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت ، لبنان، ط2، 1971.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1997، ج2.

5- بلقاسم دفة، في النحو العربي رؤية علمية في المنهج، الفهم، التحليل، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2003.

6- بوهاس وآخرون، التراث اللغوي العربي، تر، محمد حسن عبد العزيز وكمال شاهين، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2008.

تمام حسان:

7- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.

8- اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000.

9- مقالات في اللغة والأدب، المقال 16، التراث اللغوي العربي نظرة نقدية، عالم الكتب، ط1، 2006، ج1.

10- التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، 2008.

11- الجرجاني، (الشريف علي بن محمد، ت816 ه)التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

12- ابن جني، (أبو الفتح عثمان بن جني،ت 392ه)الخصائص، تح: محمد علي النجار،دار الكتب العلمية، ، ج1.

13- حسن منديل حسن العكيلي، أثر الموروث النحوي في مقترحات التيسير النحوي المعاصر، عالم الكتب الحديث، اربد، لبنان، ط1، 2012.

14- خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، عمان- الأردن ، ط1، 2007.

- خديجة الحديثي:

15- موقف النحاة مـن الإحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، 1981.

16- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1974.

17- 17- خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي.

18- ابن رشيق، (ابو علي الحسن القيرواني الأزدي، ت456هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، دمشق،سوريا، ط5، 1981، ج1.

19- ابن السراج ،(أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت)الأصول في النحو،تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ،ط1 ،1999، ج1.

20- سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1997

21- السيوطي (جلال الدين ت 911 هـ)، الإقتراح، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة، مصر، 2006.

22- شرف الدين الراجحي، في اللغة عند الكوفيين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 2007.

23- شعبان عوض محمد العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة تحار يونس، بنغازي، ط1، 1999.

24- الشنقيطي(محمد يحي بن محمد المختار الولاتي) شرح نظم ورقات امام الحرمين في أصول الفقه، تح محمد محفوظ بن أحمد، الإمارات العربية المتحدة،ط1، 2001

25- الشنقيطي، (المختار بن بونا الجكني ،ت 1220هـ)درر الأصول مع شرحه في أصول الفقه، تح: محمد مولاي، دار يوسف بن تاشفين، كيفة ، موريتانيا، ط1، 2006.

26- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7.

27- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، دط، 2005.

28- صباح علاوي السامرائي، الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن،ط1 ،2011.

29- عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، مؤسسة علي الجراح، الكويت.

30- عبد القاهر الجرجاني، العوامل النحوية المائة في علم العربية، تح: البدراوي الزهران، دار المعارف، القاهرة، مصر.

31- عبد اللطيف حماسة، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الغريب، ط1، القاهرة، مصر.

32- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2008.

33- عزمي محمد سلمان، جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين الشاطبي أنموذجا ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمـــان، الأردن، ط 1، 2012.

34- عزمي محمد سلمان، جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين الشاطبي أنموذجا ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمـــان، الأردن، ط1، 2012.

35- عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، الأردن، ط1، 2002.

علي أبو المكارم:

36- أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

37- تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، 2005.

38- علي سلامة أبو شريف، العلة النحوية، دار الزهراء، الرياض، ط1، 2012.

39- علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، تح: عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

40- عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، ط1، 1981.

فاضل صالح السامرائي:

41- ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد، 1999.

42- الحجج النحوية،دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 2009.

43- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، لبنان.

44- الفيروزبادي، (مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الشيرازي الشافعي ت817هـ) قاموس المحيط ، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان، ط1 ،1999،ج4،.

45- قدامة، تشجير روضة الناظر، تح: عماد علي جمعة، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1، 2008.

46- القرطبي (ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان اللخمي)، الرد على النحاة، تح: محمد ابراهيم البنا، دار الإعتصام، ط1، 1979.

47- محمد اسماعيل المشهداني، الإجماع دراسة في أصول النحو، دار غيداء، عمان، الأردن، ط1، 2013.

48- محمد الحباس، النحو العربي والعلوم الإسلامية، دراسة في المنهج، عالم الكتب الحديث ، إربد، الأردن، ط1، 2009.

49- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1995.

50- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأجلو مصرية، القاهرة،مصر،ط6، 1978.

51- محمد خان، أصول النحو العربي، مطبعة جامعة بسكرة،بسكرة ، الجزائر، ط 1، 2012.

52- محمد خضر حسين، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها.

53- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011.

54- محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

55- محمد عبد العزيز عبد الدايم، الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، 2008

محمد عيد:

56- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 1989.

57- الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 1988.

58- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

59- ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين، ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر،بيروت، لبنان، ط،19971، ج1.

60- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

61- هيثم هلال، معجم الأصول، تح: محمد التونجي دار جيل بيروت، لبنان، ط1، 2003.

62- ابن الوراق، (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

63- وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن، ط2، 2006.

فهرس

الموضوعات

العنـــــوان **الصفحـة**

مقدمة .....(أ-ب)

مدخل: علم أصول النحو، المفهوم والموضوع والنشأة.....5-13

توطئة

أولا: مفهوم علم أصول النحو : المفهوم والموضوع..... 5-9

1-مفهوم أصول النحو.....5

1-1- التعريف اللغوي لأصول النحو..... 5

1-2- التعريف الاصطلاحي لأصول النحو.....5-6

2- مفهوم أصول النحو عند النحاة القدامى.....7-8

3- مفهوم أصول النحو عند المحدثين.....8-9

ثانيا: نشأة علم أصول النحو.....9-13

1- التأصيل لمصطلح أصول النحو.....9

2- أصول النحو بين التأثير والتأثر وموقف القدامى منه.....10-11

3- أصول النحو بين التأثير والتأثر وموقف المحدثين منه.....12-13

الفصل الأول: أدلة النحو العربي في الكتابات العربية.....16-56

توطئة

المبحث الأول: موقف الدارسين المحدثين من السماع.....16-33

المطلب الأول: القرآن الكريم والقراءات.....17-18

1- موقف النحاة من القرآن وقراءاته.....18- 19

2- موقف المحدثين.....19

أ- موقف الكتابات الوصفية 20

ب- موقف الكتابات الناقدة.....20

ج- موقف الكتابات التمجيدية التاصيلية 20

المطلب الثاني: الحديث الشريف 22-21

1- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث 25-22

2- موقف المحدثين 25

أ- موقف الكتابات الوصفية 26-25

ب- موقف الكتابات الناقدة.....27-26

ج- موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية 27

المطلب الثالث:كلام العرب 27

1- لغة الشعر والنثر 28-27

2- التحديد الزماني والمكاني 29-28

3- موقف نحاة البصرة ونحاة الكوفة من التحديد الزماني والمكاني 30

4- موقف المحدثين 31

أ- موقف الكتابات الوصفية 32-31

ب- موقف الكتابات الناقدة.....33-32

ج- موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية 33

المبحث الثاني: موقف الدارسين المحدثين من القياس 43-34

المطلب الأول: مفهومه.....34
المطلب الثاني: مفهوم القياس عند المحدثين 35
المطلب الثالث: نشأة القياس ومكانته 36-37
1- نشأته.....36
2- مكانته.....36-37
المطلب الرابع: القياس بين البصرة والكوفة.....37
المطلب الخامس: القياس النحوي والمنطق 38-40
المطلب السادس: موقف الدارسين المحدثين من قياس الأمثلة وقياس الأحكام.....40
1- قياس الأمثلة 40-41
1-1- موقف المحدثين من قياس الأمثلة 41
أ- موقف الكتابات الوصفية 41
ب- موقف الكتابات التمجيدية التأصيلية 41
2- قياس الأحكام 42-43
2-1- موقف الدارسين المحدثين من قياس الأحكام 43
أ- موقف الكتابات الوصفية 43
ب- موقف الكتابات الناقدة 43
المبحث الثالث: موقف الدارسين المحدثين من الاستصحاب.....44-51
المطلب الأول: مفهومه.....44-45
المطلب الثاني: أهميته ومكانته بين النحاة.....45-46

المطلب الثالث: نظرة المحدثين للاستصحاب (تمام حسان).....46

أ- أصل الوضع 47

ب- أصل القاعدة 48

ج- العدول عن الأصل 49

د- الرد إلى الأصل 49

المطلب الرابع: موقف الدارسين المحدثين من الاستصحاب.....50

أ-موقف الكتابات الوصفية 50

ب- موقف الكتابات الناقدة 50-51

المبحث الرابع: موقف الدارسين المحدثين من الإجماع.....51-56

المطلب الأول: مفهومه 51

المطلب الثاني: أنواع الإجماع.....52

1- إجماع الرواة 52

2- إجماع العرب.....52

3- إجماع النحاة.....53-54

المطلب الثالث: الإجماع عند النحاة 54-55

المطلب الرابع: موقف المحدثين من الاحتجاج به 55

أ- موقف الكتابات الوصفية 55

ب- موقف الكتابات الناقدة.....56

ج- موقف الدراسات التمجيدية التأصيلية 56

الفصل الثاني: أصول التفكير النحوي 58-70

المبحث الأول:موقف الدارسين المحدثين من العامل.....**58-64**

المطلب الأول: مفهوم العامل.....58

المطلب الثاني: أنواع العامل.....59

المطلب الثالث: نظرة النحاة للعامل.....59-61

المطلب الرابع: موقف المحدثين من نظرية العامل 62-64

المبحث الثاني: موقف الدارسين المحدثين من العلة والتعليل.....64-70

المطلب الأول: مفهوم العلة.....64

المطلب الثاني: مفهوم التعليل.....65

المطلب الثالث: نشأة العلة 65

المطلب الرابع: مكانة العلة والتعليل.....66

المطلب الخامس: تقسيم النحاة للعلل 66-67

المطلب السادس: موقف ابن مضاء القرطبي من التعليل 68

المطلب السابع: موقف المحدثين من العلة و التعليل.....69-70

الخاتمة.....**72**

مكتبة البحث.....**75-79**

الفهرس **81-86**

ملخص:

يتحدّد موضوع علم أصول النحو في بحث واستخراج المصادر والأدلّة التي اعتمد عليها النحاة في التقعيد النحوي؛ وتشمل هذه المصادر السماع والقياس والإجماع والاستصحاب، وقد استطاع النحاة المتأخرّون–كابن جنّي وابن الأنباري والسيوطي– جمع موضوعاته، فاستقرّ بذلك مفهومه عندهم.

ومع مرور الزمن ظهرت الدّراسات العربيّة الحديثة، وظهرت معها آراء ووجهات نظر باحثيها جليّة من خلال كتاباتهم في هذا العلم، منقسمة في ذلك إلى دراسات: تتبّعت أعمال النّحاة فيه، محاولة في ذلك عرضها ووصفها، ودراسات أخرى رفضت ونقدت العديد من المسائل عندهم، وهو ما يرونه استدراكا لبعض النقص فيها، وهناك دراسات أشادت بصنيع النحاة فحملت بذلك لواء الأصالة.

Abstract

The following study deals with the sources of grammar in the search of and finding the sources and evidence on which grammarians based their rule making. These sources cover recording, measuring; consensus and agreement about grammar rules contemporary grammarians such as Ibn Jenni, Ibn AL Anbari and Asouyti were able to collect all these rules. So, their knowledge about this science became static. Then after that, appeared new modern Arabic studies and new opinions and views where apparent a through their writings in This field and was divided in two studies when followed the Works of grammarians in this field trying to describe it and expose its feature, other studies refused and criticized many of their problems which they see as remedial to some of their drawbacks .There are other studies advocates the works of grammarians and followed original by and glory .